



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

التنوع الاقتصادي في ظل تذبذبات أسعار النفط للدول النامية

دراسة مقارنة (الجزائر-المملكة العربية السعودية)

تحت إشراف الأستاذ:

رياض ريمي

إعداد الطالبتين:

سميحة بدرة

نبيلة غندير

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	محمد الناصر إجهيداتو
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - ب - بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رياض ريمي
المناقش 1	أستاذ محاضر - ب - بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	محمد مسعودي
المناقش 2	أستاذ مساعد - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	عادل كدودة

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿... رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ
عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا
رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ هَوْلَانَا فَاَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

صدق الله العظيم.

(سورة البقرة) الآية 286

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿لَنُثِيبَنَّكُمْ أَجْرًا بِمَا تَعْمَلُونَ﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ﴾

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف رياض مريمي والأستاذ المساعد أحمد نصير على ما قدماه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجهاتهم وإرشاداتهم ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل أساتذة كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير بجمعة الوادي عبر مختلف مراحل الدراسة .

الملخص:

أخذت موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وخاصة الريفية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاديتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأني من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية وكذلك بأساليب إدارة المراكز التنويعية المتمثلة بالفوائض المالية والموارد، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وبعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصادياتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها وفي خضم ذلك تم دراسة مقارنة بين دولتين عربيتين أحادية الاقتصاد تعتمد بالدرجة الأولى على النفط "الجزائر والمملكة العربية السعودية" تسعى دولتين تبني سياسة تنويع اقتصادي لتحقيق النمو والاستقرار في اقتصاديهما بدون مشاكل وإعاقات الناجمة عن تذبذبات أسعار النفط.

Résumé:

Le sujet de la diversification économique a pris une grande importance après il a réalisé que les pays et les privés rentières, qui souffrent de déséquilibres et de grandes distorsions dans les structures économiques, en raison de sa dépendance à l'égard le seul fournisseur de revenus, tirés par la possession de la grande richesse naturelle de, se trouve à l'avant-garde de l'huile, ce qui en fait caractérisée par mono-économie.

Voilà pourquoi de nombreux pays ont cherché à travailler dur pour mettre en œuvre la stratégie de diversification économique et le succès en adoptant un ensemble de diversification de la politique économique, qui vise à restructurer l'économie et augmenter le niveau de la contribution des secteurs économiques alternatifs dans le produit intérieur brut, et d'améliorer l'efficacité de l'efficacité de ces secteurs, en particulier le secteur de la fabrication, ainsi que des méthodes la diversification de la gestion des piliers des excédents et de ressources financières, et dans l'intérêt généré par la diversification de la base de production, nous constatons que la plupart des pays ont lutté et dans toutes les voies et moyens pour atteindre cet objectif et en se fondant sur l'expertise et les compétences économiques et les planificateurs, et voici ce que ont agi de nombreux pays qui sont parvenus à cette évolution économique pris en compte dans la réalisation des degré de diversification de leurs économies acceptables, pour assurer la continuité et la durabilité de la croissance économique dans leur pays et au milieu de cette comparaison entre les deux Etats arabes mono économie dépend essentiellement du pétrole, "l'Algérie et l'Arabie Saoudite ont étudié« chercher deux États à adopter la diversification économique de la croissance et de la politique de stabilité dans leurs économies sans problèmes de handicaps causés des fluctuations des prix du pétrole.

Summary:

The subject of economic diversification has assumed great importance after he realized that countries and private rentier, who suffer from imbalances and major distortions in economic structures, due to its dependence on the sole income provider, driven by the possession of the natural wealth of large, is in the vanguard of oil, making it characterized by mono-economy.

This is why many countries have sought to work hard to implement the economic diversification strategy and success by adopting a set of diversification of economic policy, which aims to restructure the economy and increase the level of the contribution of economic sectors alternative gross domestic product, and improve the efficiency of the efficiency of these sectors, especially the manufacturing sector, as well as methods to diversify the management of the pillars of surpluses and financial resources, and the interest generated by the diversification of the production base, we find that most countries have fought and in all ways and means to achieve this objective and based on the expertise and skills of economists and planners, and this is what acted in many countries that have achieved this economic developments reflected in the achievement of the degree of diversification of their acceptable savings, to ensure continuity and sustainability of economic growth in their countries and in the middle of this comparison between the two Arab states mono economy mainly depends on oil, "Algeria and Saudi Arabia have studied" seek two States to adopt the economic diversification of the growth and stability of policy in their economies without disabilities caused problems of oil price fluctuations.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	شكر
-	ملخص
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
IIV	فهرس الأشكال
أ - و	المقدمة العامة
30-08	الفصل الأول: الأساسيات النظرية لتنوع الاقتصادي والنفط وأهم التجار الدولية
08	تمهيد
09	المبحث الأول: مفاهيم حول التنوع الاقتصادي
09	المطلب الأول : مفهوم التنوع الاقتصادي
10	المطلب الثاني : أهمية التنوع الاقتصادي
10	المطلب الثالث : مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
12	المطلب الرابع: مقومات نجاح التنوع الاقتصادي
12	المبحث الثاني: الاقتصاد والصناعة النفطية (مفاهيم وأساسيات)
12	المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته
12	أولا نشأة النفط
13	ثانيا : تعريف عامة حول النفط
14	المطلب الثاني: مرتحل الصناعة النفطية وخصائصها
14	أولاً: مراحل الصناعة النفطية
15	ثانياً: خصائص الصناعة النفطية
16	المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وأسبابها
19	المطلب الرابع: تأثير تقلبات أسعار النفط
19	أولاً: انخفاض أسعار النفط
20	ثانياً: ارتفاع أسعار النفط
22	المبحث الثالث: موقع النفط من التنوع الاقتصادي
22	المطلب الأول: مجالات التنوع الاقتصادي خارج المحروقات
25	المطلب الثاني: تجارب الدول النامية في التنوع الاقتصادي
25	أولاً: تجربة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
25	ثانياً تجربة التنوع الاقتصادي في ماليزيا
26	ثالثاً: تجربة التنوع الاقتصادي في إندونيسيا
26	رابعاً: تجربة التنوع الاقتصادي في المكسيك
27	المطلب الثالث : التجارب الدولية في التنوع الاقتصادي
27	أولاً: التجربة التركية
28	ثانياً : تجربة كوريا الجنوبية

30	خلاصة الفصل
65-32	الفصل الثاني: تحديات التغيرات أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية
32	تمهيد
33	المبحث الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد وأهم التحديات
33	المطلب الأول: دور القطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
33	أولاً: خلفية تاريخية على النفط الجزائر
34	ثانياً : الاحتياجات الجزائرية من البترول
35	ثالثاً: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري
36	رابع: صادرات الجزائر في قطاع المحروقات
38	المطلب الثاني: دور قطاع المحروقات في اقتصاد المملكة العربية السعودية
38	أولاً: تاريخ النفط في المملكة العربية السعودية
39	ثانياً: أهمية قطاع المحروقات في اقتصاد المملكة العربية السعودية
39	ثالثاً: احتياطي المملك العربية السعودية من النفط
41	المبحث الثاني: تجربة الجزائر والمملكة العربية السعودية في التنوع الاقتصادي
41	المطلب الأول: تجربة التنوع الاقتصادي في الجزائر
41	أولاً: القطاع الزراعي خيار استراتيجي
42	ثانياً القطاع السياحي خيار استراتيجي
46	المطلب الثاني: تجربة التنوع الاقتصادي في المملكة السعودية
50	المبحث الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسعودي
50	المطلب الأول: تأثير تقلبات النفط على الاقتصاد الجزائري
50	أولاً: العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر
52	ثانياً: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية
54	ثالثاً: تأثير تذبذبات أسعار النفط على عناصر الميزان التجاري
58	رابع: تأثير أسعار النفط الميزانية العامة في الجزائر
61	المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد السعودي
61	أولاً: تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات النفطية
62	ثانياً تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية
63	ثالثاً: تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية
65	خلاصة الفصل
67	الخاتمة العامة
71	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	1-1
34	الآبار المكتشفة في الجزائر للفترة 2000-2010	2-2
35	الاحتياطات البترولية في الجزائر 2013	3-2
36	صادرات المحروقات ونسب مساهمتها في الاقتصاد خلال الفترة 2000-2010	4-2
36	صادرات الجزائر من المحروقات 2008-2011	5-2
39	احتياطات النفط الخام في المملكة العربية السعودية	6-2
42	أهم المنتجات الزراعية النباتية للفترة 2006-2010	7-2
44	مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة 2001-2014	8-2
46	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر (مليار دولار)	9-2
47	المشاريع الضخمة للمملكة خارج قطاع المحروقات	10-2
49	معدلات النمو السنوية للنتائج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الخاصة 2014.	11-2
51	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الخام (1970-2014).	12-2
53	تطور تقلبات النتائج الموازنة بالجزائر.	13-2
53	مقارنة عجز الميزانية بخدمة الدين العام بالجزائر (%الناتج المحلي الإجمالي)	14-2
55	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986-2009.	15-2
56	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1986_2009	16-2
58	علاقة أسعار النفط بالنفقات والجباة البترولية	17-2
62	المملكة العربية السعودية ولاعتماد على النفط 2005_2015	18-2

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	احتياطات النفط الخام في المملكة العربية السعودية	1-2
44	مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة 2001_2014	2-2
46	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر (مليار دولار)	3-2
47	نمو القطاع غير النفطي السعودي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2011_2015.	4-2
49	معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الخاصة 2014	5-2
51	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الخام (1970_2014).	6-2
56	تطور الصادرات الإجمالية	7-2
58	تطور الواردات الإجمالية	8-2
60	تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات في الجزائر خلال الفترة 2000_2014.	9-2
61	تأثير تقلبات أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر	10-2
61	انعكاس ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة.	11-2
63	معدل التضخم في السعودية للعام 2014.	12-2
63	رصيد المالية العامة السعودية 2012_2015.	13-2

المقدمة العامة

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة والتحولات السياسية من جهة أخرى (كالأزمات الدولية والحروب)، ولقد كان لهذه العوامل دورا هام في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكافية بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زخم هذه التطورات.

يعتبر النفط أو كما يحلو للكثير تسميته (الذهب الأسود)، أهم هذه الموارد وهو السائل المعدني الذي يحتوي على كثير من المركبات المعدنية المهمة، والذي يصر على تصدر قائمة الأحداث العالمية بين الحين والآخر، فالنفط هو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها عالميا، ومع كل الأهمية التي يحظى بها النفط، فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له، فعلى الصعيد الاقتصادي، يشكل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بسبب الأوضاع السياسية العالمية وغيرها خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من الدول العالم.

وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيما من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك في النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة أنجاز التنويع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات، ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي ونجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمات القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة وفعالية القطاعات الأخرى.

إن التنويع الاقتصادي يعد هدفا استراتيجيا في سياسات التنمية الاقتصادية في الدول منذ عقود، وذلك من خلال العمل على الحد من الاعتماد الشديد على قطاع الطاقة بتطوير القطاعات غير النفطية واستخدام مصادر جديدة للإيرادات بترقية الصادرات غير النفطية وقد فرضه عدم الاستقرار الاقتصادي المصاحب للاعتماد الرئيسي على الصادرات النفطية، جل النمو الاقتصادي مرتبطا بشكل كبير بالنتائج التي يحققها قطاع النفط وهذا ما جعل التنويع الاقتصادي إحدى الأولويات الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية في العالم.

❖ الإشكالية الرئيسية:

في ظل الأوضاع الاقتصادية في العالم والتي تتجلى في تقلبات أسعار النفط والدعوة على تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع النفط، تتمحور إشكالية البحث حول سؤال رئيسي:

ماهي الرهانات والتحديات لتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط في الدول

النامية؟

❖ الأسئلة الفرعية :

وللإجابة على هذا التساؤل والإمام بحوثات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي، وما هي أهميته في الاقتصاد الوطني؟

2- ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد؟

3- ماهي مجالات التنويع الاقتصادي في الدول النامية؟

4- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الدول النامية؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

1- التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة .

- يعد التنويع الاقتصادي المنفذ الوحيد لتقليل من التبعية للقطاع النفطي.

- يفتح التنويع الاقتصادي مجال لترقية الاقتصاد وتعاضل النمو.

2- تعد تقلبات أسعار النفط المصدر الرئيسي للأسباب المؤدية إلى الاختلالات في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة لنفط، ويكون ذلك من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي وكذا في الناتج المحلي الإجمالي...

3- تتجلى المجالات التنويع الاقتصادي لدول النامية خارج قطاع المحروقات في القطاع الزراعي وكذا السياحي والعمل وتدعم قطاع الخاص....

4- عملت الدول النامية (الجزائر، المملكة العربية السعودية) على تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال ترقية القطاعات الأخرى للاقتصاد كالزراعة والصناعة وكذا تشجيع القطاع الخاص، واستعمال الطاقات المتجددة .

❖ مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

1- الأولى تنطلق من اهتمامنا الشخصي بواقع التنويع الاقتصادي وتذبذبات أسعار النفط، والميل إلى خوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة.

2- أما الثانية وهو التعرف على دور التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط وذلك من خلال التعرف على أهمية التنويع الاقتصادي خرج المحروقات في الدول الربيعة خاصة الجزائر و المملكة العربية السعودية.

3- يكون الجزائر بلد نفطي فهو يعتمد ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على جزء كبير من عوائد قطاع الريعي وبما أنا التضارب الحاد الناجم عن القوى العظمى للتحكم في أسعار النفط يعرف على أنه يحدث هزات أو تذبذبات غالبا هذا الأخيرة تنعكس حتما على واقع الاقتصاد، من هذا رأينا أن نختار هذا الموضوع محل الدراسة :

- لأن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يرتكز بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.
- لأن أي تغير في أسعار النفط سينعكس حتما وبصورة مباشرة وكبيرة عل الاقتصاد الجزائري.

❖ أهداف الدراسة وأهميتها:

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية كبيرة نظرا لأن موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا كما أنها تقدم مساهمة علمية تتمثل في محاولة البحث عن السبل لتخلص من التبعية للقطاع النفطي وعوائده ويمكن التعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

1- تسليط الضوء على الأساس النظري لظاهرة التنويع الاقتصادي وأهميته، في ظل تذبذبات أسعار النفط

2- معرفة أهم مجالات التنويع الاقتصادي التي من خلالها يتم تدعيم الاقتصاد الريعي والنهوض به خارج قطاع المحروقات.

3- التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والعوائق التي تحول دون ذلك

4- تكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على التنويع الاقتصادي باعتباره واحدة من أهم الحلول الاقتصادية الدولية من جهة، وكمدخل من مداخل تطور الاقتصاد ونموه.

5- معرفة أين وصلت الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في ترقية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

❖ الدراسات السابقة:

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع التنويع الاقتصادي، وتذبذبات أسعار النفط في مذكرات التخرج لمرحلة الماجستير وأطروحات الدكتوراه وملتقيات عل مستوى كليات العلوم الاقتصادية والتسيير في الجامعات الجزائرية من بينها:

الدراسة الأولى: الطالبة مشدن وهيبة: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية بجامعة الجزائر 2005، والتي تناولت فيها صاحبتهما الأزمات النفطية بداية من 1973 حتى 2003 وكيف كان تأثير على أداء الاقتصاديات العربية، مع الإشارة إلى تقلب العوائد النفطية في ظل تقلب الأسعار وإشكالية توظيفها بما يخدم التنمية والتكامل بين الدول العربية.

الدراسة الثانية: الطالبة بن حمود سكيينة: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986_1995)، جامعة منتوري قسنطينة 1999، أطروحة دكتوراه، وقانت الباحثة بمعالجة إشكالية ما هو بديل المحروقات؟ من خلال التركيز على العشرة سنوات الأولى من تجربة تصدير منتجات خارج المحروقات باعتبارها تمثل البداية الفعلية لاهتمام الدولة بالتصدير خارج المحروقات، وعليه فحسب الباحثة فإن ما تعرض له الاقتصاد الوطني من انعكاسات وعواقب وخيمة عقب انهيار إيرادات المحروقات في الثمانينات دعا إلى التفكير بديل يعوض المحروقات نسبيا.

الدراسة الثالث : الطالب داود يعد الله: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000_2010

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص التحليل الاقتصادي، بجامعة الجزائر، والتي تناول فيها الطالب تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط وأثره على السياسة الحكومية، وتناول أيضا اضطراب سوق النفط على السياسة المالية (2000-2010) .

سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة أهمها تذبذبات أسعار النفط.

❖ الإطار الزمني والمكاني:

تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري والمملكة العربية السعودية، بينما اقتصر الإطار الزمني على الفترة الزمنية 1995 إلى غاية 2014 حتى تتمكن من معرفة أهمية الإقطاع النفطي ودور التنويع الاقتصادي في التقليل من التبعية النفطية.

❖ المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

مما لا شك فيه أن بناء أي بحث يحتاج إلى منهج يكون الوسيلة التي تحدد للباحث مجالات البحث وتسهيل الإجابة على التساؤلات التي ينطّل منها في بحثه.

وبشكل عام استخدمنا النهج الوصفي التحليلي فكان وصفيًا عندما تطرقنا مختلف الجوانب النظرية لتنويع الاقتصادي وكذا مختلف أسباب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول لمصدرة والمستوردة له، وتاريخيًا من خلال سرد مراحل تطوره.

والأدوات المستخدمة في إجاز هذه الدراسة ولطبيعة الموضوع قمنا بالاعتماد على مجموعة من الأدوات تجسدت في أبحاث المكتبية القائمة على المجالات وملتقيات ومذكرات ذات علاقة بالموضوع وكذا مواقع إنترنت من أجل إعطائه صيغة منفردة تتماشى مع المستحدثات الراهنة.

❖ صعوبات الدراسة:

- تلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إنجاز هذا البحث في النقاط التالية:
- جل المراجع التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة.
- قلت المراجع من الكتب التي تتناول هذا الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة على المراجع الالكترونية.

❖ محتوى البحث:

حتى تكون غايتنا الإجابة على الإشكالية والوصول إلى أهداف الموضوع قسمنا الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول للدراسة الأدبية والنظرية، أما الفصل الثاني فجاءت دراسة تحليلية، ويحتوي كل فصل على ثلاث مباحث نوردتها كما يلي:

- الفصل الأول: وتحت عنوان "الأساسيات النظرية لتنويع الاقتصادي والنفط وأهم التجارب الدولية" ونتعرض من خلاله إلى مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته وكذا أهم المؤشرات لقياسه ومقومات نجاحه، كما سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لتعريف بالنفط وكيفية ظهوره واكتشافه وطرق استخراجه،



كما سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدول المصدرة والمستوردة، مع التطرق أيضا لمجالات التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي خارج القطاع النفطي.

- في الفصل الثاني وتحت عنوان تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، ومن خلال هذا سنتكلم عن واقع الثروة النفطية في الجزائر والمملكة العربية السعودية وأهميته في الاقتصاد لكل منهما.

ومن خلال المبحثين الثاني والثالث والldان تم تخصيصهما للتكلم عن تجربة الجزائر والمملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي وتأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائر وكذا اقتصاد المملكة العربية السعودية.

وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة مدعمة باقتراحات تخص الموضوع.

الفصل الأول:

الأساسيات النظرية لتنويع الاقتصادي

والنفط وأهم التجارب الدولية

تمهيد:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الربيعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، الناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأني من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

وإذا تتجلى خطورة الاعتماد على هذه موارد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، ما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذا البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة أنجاز التنويع في اقتصاديتها للمعالجة هذه الاختلالات، ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد علة تطبيق التنويع الاقتصادي وأنجازه من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمات القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة وفعالية هذه القطاعات، ولفهم التنويع الاقتصاد وأسباب تقلبات أسعار النفط خصص ثلاث مباحث وهي كالآتي:

❖ المبحث الأول: مفاهيم حول التنويع الاقتصادي

❖ المبحث الثاني: الاقتصاد والصناعة النفطية (مفاهيم وأساسيات)

❖ المبحث الثالث: موقع النفط من التنويع

المبحث الأول: مفاهيم حول التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ في فراغ، فهو يتطلب توفير بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد هو أمراً ممكناً، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي أن بناء دولة متقدمة يعتبر أمراً ضرورياً لتنويع صادراتها، كما يري البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاحها والتي تمثل في وجود بنية تحتية فعالة وقطاع اقتصادي متنوع، ولهذا يعتبر التنويع الاقتصادي عامل أساسي في تنمية الاقتصاد، وعلى هذا سنقوم بتعريف على مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته، ومؤشرات قياسه واهم المقومات الأساسية.

المطلب الاول : مفهوم التنويع الاقتصادي

بصفة عامة، يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة (هذا يعني دخول السياح للحصول على الخدمات السياحية المحلية)، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيراً على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير القطاع الغير النفطي.¹

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في النتاج ينصرف على تنويع الاستثمار على القطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً، أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائلاته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في وقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.²

¹ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة 2011-2012، ص 63.

² عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة الكوفة، السنة العاشرة_الجلد الثامن_ العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص 57.

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي

إن موضوع التنويع الاقتصادي يكتسب أهمية بالغة خاصة في الدولة التي تعتمد على النفط في اقتصادها وذلك بسبب تراجع أسعار النفط من جهة وكونه مصدرا طبيعيا سينضب يوما ما بالتأكد من جهة أخرى، وتبرز أهميته في ما يلي:¹

- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يعد تنويع الاقتصاد أساسا لإيجاد فرص عمل، خصوصا في ظل ارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يعد أكبر مشغل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.
- بفتح التنويع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيرا من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

تتضمن الدراسة تقديرا لمعامل "هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي اعتمادا على توزيع ستة متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل وهي كالتالي:²

- **التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي):** يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الثابتة لثلاثة عشر قطاعا، وهي: الزراعة والغابات وصيد السمك، التعدين غير النفطي، الزيت الخام، تكرير النفط، الصناعات البتروكيماوية، الصناعات التحويلية، التأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية والشخصية، الخدمات الحكومية .

- **التنويع في الصادرات:** يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيرات في بنية الصادرات، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية في التنويع الاقتصادي، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية التي تركز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظا بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من

¹ <http://www.carnegie-mec.org/2013/10/29/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D9> 2016_04-20- 19:19

² ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي سنة 2014، ص 10_14.

تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية، إذ إن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، يعني أن الاقتصاد يكتف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية، لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية .

– التنويع في الواردات :¹

يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها، أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها، وذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.

– التنويع في الإيرادات الحكومية:²

تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية، ففي المملكة تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العالمية، وعلى حجم الطلب من النفط، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموعة الإيرادات الحكومية.

– التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات الاستثمار، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين(النفط مثلا)، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية، للوصول إلى هذا الهدف.

¹ ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي ، مرجع سابق ص ص 16_17.

² ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي ، مرجع سابق ص ص 16_17.

المطلب الرابع: مقومات نجاح التنويع الاقتصادي

يحتاج التنويع الاقتصادي العديد من المقومات المهمة منها:¹

- 1- المتابعة المستمرة والشاملة لخطط التنمية وأهدافها في تحقيق التنويع الاقتصادي والتغلب على العقبات التي تواجهها، ولا شك أن المتابعة الحكومية المستمرة والتقييم الدائم والشامل لجدوى المشروعات والتحديات التي تواجهها يمثل ضماناً أساسية لاستمرار تلك المشروعات في تحقيق أهدافها في آجال زمنية محددة
- 2- زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات التنموية غير النفطية .
- 3- الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة.
- 4- أهمية تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية ودور القطاع الخاص التزايد في المساهمة بنسبة أعلى في التنمية والاستثمار في المشاريع غير النفطية.

المبحث الثاني: الاقتصاد والصناعة النفطية (مفاهيم وأساسيات).

يعتبر البترول مادة حيوية وأساسية والتجارة الدولية إذا يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان الثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي وعلى هذا سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز مفهوم النفط ونشأته واهم مراحل الصناعة النفطية وخصائصها وكذا تقلبات أسعار النفط وأسبابها، وفي الأخير تأثير تقلبات أسعار النفط.

المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته

اعتمد الإنسان منذ القديم على مصادر عديدة للطاقة، من بينها الفحم الذي بقي ولمدة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي فيها، لكن بظهور النفط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859، أحدث ذلك ضجة نظراً للخصائص التي تميز بها عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى، فقد استخدم منذ اكتشافه في كل القضايا السياسية للنظام الاقتصادي، لذلك سوف نقوم في هذا المطلب إلى نقاط مهمة في النشأة والتعريف.

أولاً: نشأة النفط

تكون البترول الذي نستخدمه اليوم منذ ملايين السنين، وعليه فإن هناك أكثر من نظرية لتفسير أصل النفط تقول إحداها "إن الزيت قد تكون من النباتات الميتة، ومن أجسام مخلوقات دقيقة لا حصر لها"، ومن

ممن هذه النظرية أن مثل هذه البقايا ذات الأصل الحيواني أو النباتي ترسبت وعليه يكون تواجد الزيت في باطن الأرض على شكل نفط دقيقة بين حبيبات الرمال والحجر الرملي وفي شقوق الحجر الحيوي وليس صحيحاً ذلك المفهوم الخاطئ أن البترول يوجد على شكل بحيرات أو أنهار أو ينابيع، وهذا ما اعتقده أصحاب هذه النظرية وهي التي تعرف بالنظرية العضوية .

أما أصحاب النظرية الثانية: " فيعتقدون بالأصل غير العضوي للنفط، نتيجة لتفاعل بعض العناصر غير عضوية مع الماء لتعطى مركبات الإثيلين والتي تتفاعل بدورها مع الماء لتكون المركبات الهيدروكربونية.¹ ثانياً: تعاريف عامة حول النفط.

يعرفه "محمد أحمد الدوري" بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر.... الخ. كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.²

تستمد كلمة البترول أصلها من اللغة اللاتينية وتعني زيت الصخر petr صخر + oleum زيت والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها.³

النفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمل والشمع والكبريت، وتختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، كما أنه يوجد في حلة غازية (الغاز الطبيعي) وحالة سائلة (النفط الخام) أو في شكل بخار (المكثفات) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في حالة الغازية تحت تأثير الضغط والحرارة وفور وصولها إلى السطح.⁴

¹ بوبكر هنيدي، انعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة 2012/2013، ص 03

² بيوار حنسي، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، دار تاراس للطباعة والنشر، الطبعة 1، السنة 2006، ص 09.

³ سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة 2009_2010 ص 57.

⁴ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، السنة 2008_2009، ص 2.

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية وخصائصها.

قبل التطرق المراحل الصناعة النفطية وخصائصها سنقوم بأخذ مفهوم لصناعة النفطية وهي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو الغير مباشر من قبل الإنسان.

أولا: مراحل الصناعة النفطية:

إن الصناعة البترولية كغيرها من النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى تمر بالعديد من المراحل فحسن بعض المؤلفين فإن هناك خمس مراحل أساسية ويمكن تعريف هذه المراحل كما يلي:¹

- **مرحلة البحث والتنقيب:** إن هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة البترولية حيث يتركز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عن البترول نحو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض وكذا تقدير كمياتها وأنواعها ونوعياتها.

- **مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي:** وهي مرحلة تهدف إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه. إن مرحلة الاستخراج البترولي مرتبطة ومتعمدة اعتمادا كاملا ومباشرا على المرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج البترول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية البترولية.

- **مرحلة نقل البترولي:** وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصديرها أو تصنيعها التكريري ويتم التميز بين النقل البري والبحري فكل فنياته وتقنياته الخاصة به.

- **مرحلة التكرير البترولي:** وهي مرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمرحل الصناعة لاحقة ومتعددة، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي

¹ أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، السنة 2008، ص 180.

بمثابة غريزة لمادة البترول من أجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.¹

- **مرحلة التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة النفطية والتي ترتبط وتتكامل مع المرحل السابقة لتكون ما يعرف بالنشاط الاقتصادي البترولي أو الصناعة البترولية، هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت مادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق استهلاكها واستهلاكها وعلى الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية، إدارية، اقتصادية ومعدات مختلفة وواسعة.

ثانيا: خصائص الصناعة النفطية

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومتراصة فإن هذه الصناعة عموما لها السمات أو الخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية ومن أهم هذه الصفات والخصائص كالآتي:²

- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من خلال استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية، حيث إن ضخامة رؤوس الأموال من الصناعة النفطية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، بسبب تباين مكان تواجد النفط إضافة إلى تعدد خصائص الثروة النفطية (عدم التجانس)، وكيفية استغلالها، وسواء أكان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيميائية أو الجيولوجية والتكنولوجية.

- تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا إلا أن هذه الخيرة تنسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة، بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج، مما يعني تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج

- يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة

¹ المعهد العربي للتخطيط الكويت، أسواق النفط العالمي، العدد السابع والخمسون، ص 04.

² أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء 1 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة 2013/2014، ص ص 22، 23.

في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الأولى، والذي يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة،) تعتبر هذه الخاصية السبب الرئيسي في اعتماد معظم الدول المنتجة، على الشركات العالمية في بدء إنتاج النفط لكون معظم هذه الدول نامية لا تملك التكنولوجيا ولا رؤوس الأموال للإقامة مثل هذه الصناعة).

- تتميز الصناعة النفطية بطول فترة الإنتاج، مما يزيد من آثار سرعة التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وتغير طبيعة سوق النفط واختلاف هوية الملكية أو الاحتكارات، وتغير السعات الإنتاجية، وصعوبة حساب تغيرات أسعار صرف العملات المستخدمة في حساب النفقات.

- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة النفطية والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفارة زمنية محدودة، وعليه فأن الصناعة النفطية تتوقف على مدى تطوير نسبة تقديرات الاحتياط النفطي .

- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها، الذي يمتد ليشمل السوق الدولية، فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية، كما أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول، مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة، حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وأسعار الصرف.¹

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وأسبابها.

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة مما يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة من الكمية المعروضة من السلعة وهو ما يسمى اقتصاديا حالة التوازن.

1- **الأزمة النفطية الأول سنة 1973:** بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب وحد بنسبة 70 % وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:²

¹ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 23.

² موري تميمية، مرجع سابق، ص 73.

- حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

- إعطاء قيمة فعلية للبتروول.

- ربط أسعار البتروول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.

- ربط السعر البتروولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) بسبب موقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.9 دولار للبرميل.

إلا أن ذلك لم يكون السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث الأزمة أهمها:

- انخفاض قيمة الدولار .

- المنافسة العالمية على الطاقة.

- تضاعف قوة الأوبك .

- تشجيع الاستكشافات النفطية.

2-الأزمة النفطية الثانية سنة 1979: في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البتروول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل، ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية :¹

- انخفاض الإنتاج الإيراني.

¹ موري سمية، مرجع سابق، ص ص 74_75.

- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

الأزمة النفطية العكسية سنة 1986: في عام 1986 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إل أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها 13 دولار للبرميل.

ولعل أهم أسباب التي أدت على وقوع الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986 تتمثل في:

- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك.
- المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك.
- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة.

الأزمة النفطية الرابعة: والتي بدأت منذ عام 2005 حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل وبقيت في ارتفاع مستمر حيث قاربت 100 دولار للبرميل في بداية سنة 2008 والصدمة الرابعة هي نتيجة للوجود الأمريكي في منابع النفط وسيطرتها على أكبر احتياطي في العالم وبدخول الشركات الأمريكية إلى استثمار النفط العراقي المتزامن مع تغيرات سياسية لخريطة المنطقة.¹

انخفاض أسعار النفط وأحدث التطورات: انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014، وبعد مرور اقل من شهر في 2015 انخفضت 9 في المائة أخرى، وهبط سعر خام نفط 50 دولار للبرميل في أوائل يناير 2015 للمرة الأولى منذ مايو 2009، ومع أنه انتعش قليلا بعد ذلك، فإن المؤشرات تنبئ بأن الأسعار لن تعاود الصعود في أي وقت قريباً، وشدة الهبوط في أسعار النفط لم يسبق لها مثيل، إذا لم يكن أشد منها سوى انهيار عام 2008 حينما هوت الأسعار من 148 دولارا إلى 40 دولار للبرميل، ويعزى انهيار أسعار النفط إلى ثلاث أسباب، ففي جانب العرض حدث زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق، وفي

¹ مصطفى بودرامة، المؤقر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، لتحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، أيام 08/07 08 افريل 2008، الجزائر/ ص 07

الجانِب الطلب، تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي، وخلافا لانهيار أسعار النفط عام 2008 الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دورا مهما في سوق النفط في الوقت الحالي.¹

المطلب الرابع: تأثير تقلبات أسعار النفط.

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض، فأسعار النفط هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار العالمي.

أولا: انخفاض أسعار النفط

يعد النفط ومشتقاته من أهم مصادر الطاقة اللازمة لعمليات الإنتاج ولاستخدامات الأفراد الاعتيادي، حيث تشكل حصة النفط 36.8% من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي، ومن هنا فإن أي تغير في أسعار النفط العالمية سينعكس على اقتصاديات كافة الدول وبالتالي الاقتصاد العالمي.

- أثر انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير مصدرة للنفط.

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضررا بالغاً باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للبترول حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو.

أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من القدرة الاقتصادية النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله، وأصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا، الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليها انكماش داخلياً كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معادلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي.²

¹ منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الرابع، 2015، ص 03.

² داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2010/2000، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر، الموسم 2011، 2012، ص ص 25، 26.

– آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبتروول.

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البتروول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبتروول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البتروولية والفوائض المالية وبالتالي:

– انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبتروول.

– تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البتروولية.

ومع ذلك كان من المفروض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس انخفاض الإيرادات العامة، لسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البتروولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة مرتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

ثانيا: ارتفاع أسعار النفط

ينعكس ارتفاع أسعار البتروول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

– آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

تتلخص أهم هذه الآثار في:¹

– زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطوير مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

– زيادة حجم الفوائد المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبتروول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدولة النامية، استشارت في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

¹ موري تيمية، مرجع سابق ص ص 86_87.

- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة واردتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.
- احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

- آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في :¹

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

¹ موري سمية، مرجع سابق ص 87.

المبحث الثالث: موقع النفط من التنويع الاقتصادي

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات (التنويع الاقتصادي خارج المحروقات) في الدول المصدرة للنفط وغيرها عنصر أساسي لدعم الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي لما له من آثار أيجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي، كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة ومن خلال هذا سنقوم بتقديم أهم مجالات التنويع خارج المحروقات وكذا التجارب الدولية المطبق فيها.

المطلب الأول: مجالات التنويع الاقتصادي خارج المحروقات

الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي حتمية تنويع الاقتصاد الآن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية والأسواق الخارجية، وللعمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة الاعتماد آليات جديدة لنهوض باقتصادها

- الطاقات المتجددة في الجزائر

يتضح لنا مدى اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقات المتجددة منذ الاستقلال وهذا من خلال توفير الأسس والمنشآت القاعدية والمزودة بأفضل التجهيزات والوسائل، وبالرغم كذلك من أن الجزائر تعد حاليا مكتفية تقريبا من حيث الاحتياجات الطاقوية وهذا بفل المحروقات وخاصة الثروة النفطية والغاز الطبيعي، إلى أن مواصلة العمل بالنموذج الاستهلاك الحالي سوف يحدث مشكلة في التوازن بين العرض والطلب لهذا المصدر من الطاقة لهذا أصبح إدماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الوطني أكثر من ضروري، ورهانا أساسيا للحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية، التي تساهم مداخلها في تمويل الاقتصاد الوطني والتنويع في فروع الإنتاج.¹

لهذا زادت الجزائر وخلال السنوات الأخيرة، في سبيل بناء اقتصاد وطني قوي متكامل من اهتمامها بترقية طاقات بديلة للمحروقات، والتي تتميز بخاصة عدم الاستقرار في الأسعار من جهة وبخاصية احتمالية النضوب من جهة أخرى، فقامت بفتح السوق الوطنية للمنافسة من أجل التمكن من إنتاج قدرة الطاقوي المحدد ضمن البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة وعلى هذا قامت بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات

¹ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012_2013، ص ص 163_164.

المتجددة والفاعلية الطاقوية للفترة (2010-2030) وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تامين الموارد التي لا تنضب ، مثل الموارد الشمسي، واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول المتجددة خلال فترة 2011-2030 وسيوجه 12000 ميغاواط منها للاستهلاك المحلي، وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء، وتوجيه 1000 ميغاواط الباقية نحو التصدير، والجدول التالي يوضح مراحل برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر وحتى عام 2030

الجدول رقم (1-1) مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير .

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع الخروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012-2013.

- الاستثمار في الجزائر

انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق التنمية اقتصادية متكاملة- ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار على الصعيد المحلي والأجنبي وذلك منذ إنتاج سياسة الانفتاح الاقتصادي أكتسب من خلالها خبرة في التشريع والتنظيم، فبعدها كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار منه هو تشجيع المبادرات وجذب أكبر قدر من رؤوس الموال، حيث فرضت تدابير جديدة لتوجيه الاستثمارات وفقا لمحاور أساسية:¹

- نحو المشاريع الخالقة للمواطن الشغل، ثم القطاعات لمواطن بتكاليف متعادلة ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغر.
- نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة لاقت تشجيعا كبيرا في كل القوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعافية.

¹ قدرز مني، إصلاح سياسة الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة بسكرة، سنة 2014_2015، ص34.

- **القطاع الخاص:** لعل هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر يمكن أجازها في ما يأتي:¹
- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات، وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات لمالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة بأن الخصخصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخصخصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منظمة معينة أو نظام معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الاقتصادية.
- انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينيات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها، وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.
- كما أن لدى القطاع الخاص قدرات أفضل، وهو أكثر اهتماما بعامل الربحية، وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.
- **البورصة:** لعب البورصة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية، ويصل نشاطها اتصالا قويا ومباشرا بالمصالح الاقتصادية للمجتمع.
- فالبورصة كسوق مالي منظم، لها دور هام في التأني على الأزمات المالية التي تواجه الحكومات كونها توجه من جهة الموارد المتاحة للاستخدام الأمثل والأكفأ، وتوفير من جهة أخرى موارد التمويل لاستثمار، هذه الأخيرة يعد الحل الرشيد والوحيد أمام هذه الأزمات، فهو يعتبر أحسن الوسائل لإنتاج الخيرات وتطويرها حيث أن الاستثمار بمفهومه الاقتصادي، هو مرادف للإنتاج، التطوير وكذا خلق مناصب شغل.²
- والاقتصاد الجزائري، كغيره من اقتصاديات بلدان العالم الثالث، بحاجة ماسة إلى الاستثمار واستغلال الأموال لتوظيفها في مشاريع متنوعة وهو الشيء الذي عرقل التنمية والتطور، وبكي تتمكن الجزائر من القيام بمشاريع استثمارية بصفة عامة، يتوجب عليها البحث عن موارد تمويل تكون أكيدة وغير مكلفة.

¹ سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61_62، سنة، 2013، ص 173

² فتيحة ابن بوسحاقي، بورصة في الجزائر واقع وأفاق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2002_2003، ص 162.

المطلب الثاني: تجارب الدول النامية في التنويع الاقتصادي

يمثل تنويع الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في التنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، لا سيما عندما كان إنتاجها من النفط لا يزال وفيرا ويكفيها لفترة طويلة وربما تكون السعودية وماليزيا واندونيسيا أفضل أمثلة على البلدان التي نجحت في التنويع نشاطها الاقتصادي بعيدا عن النفط¹

أولا- تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

شهد الاقتصاد السعودي تطورات كبيرة على مدى العقد الماضي، ولكن من الضروري زيادة تنويع القاعدة الاقتصادية، وفقا لما ورد في خطة التنمية التاسعة في المملكة العربية السعودية ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفا رئيسا للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية بالمملكة، وتجل ذلك في:

حقق القطاع الغير النفطي معدلات نمو قوية على مدار العقد الماضي، فبينما ارتفع إجمالي الناتج المحلي النفطي، حقق الناتج غير النفطي خلال الفترة 2003-2013 زيادة تعادل ثلاث أضعاف تقريبا القيمة الاسمية وضعف القيمة الحقيقية، وفي المتوسط نصف إجمالي الناتج المحلي الكلي، وتجاوز حصة نشاط القطاع الخاص (غير النفطي) ثلث إجمالي الناتج في المتوسط، غير أن حصة النشاط الاقتصادي غير النفطي بالقيمة الحقيقية زادت بنحو 10 نقاط مئوية تقريبا من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2003 و2013 نتيجة ازدياد القطاع الخاص.

ثانيا- تجربة التنويع الاقتصادي في ماليزيا: وقد تضمنت تجربة ماليزيا في تنويع نشاطها الاقتصادي تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي إستراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:

¹ أحمد آل درويش وآخرون ، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، 2015، ص ص 71.

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير (مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية).
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة.
- وفي الوقت نفسه، استهدفت ماليزيا أيضا تنمية المشروعات المتوسطة، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات.

ثالثا: تجربة التنويع الاقتصادي في إندونيسيا: تبرز تجربة إندونيسيا أيضا مزايا وجود حوافز قوية تشجع على التنويع قاعدة الصادرات، فعلى غرار المنهج الماليزي، نفذت إندونيسيا سياسة لإحلال الواردات، إلى جانب سياسات استهداف جذب رأس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة، كذلك تم إطلاق عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات، مثال إنشاء مناطق حرة، وتقديم حوافز ضريبية للشركات والصناعات— وتقليص الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية)، غير أنه من أهم العناصر الأساسية التي استندت إليها إستراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي في إندونيسيا تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة، كذلك اعتمدت تجربة إندونيسيا على استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في قطاعات أخرى وتدعيمها والنهوض بها، مثل الزراعة وصناعة الطائرات (على صعيدي الصيانة والتصنيع).¹

رابعا: تجربة التنويع الاقتصادي في المكسيك: وتشكل المكسيك مثالا آخر على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا، عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الأجور الجذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم إطلاق عدد من الحوافز لتيسير نفاذ الشركات إلى الأسواق من خلال:

- تنفيذ الدولة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية.
- توفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيع على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب.
- تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية.

ورعما ما يميز جهود المكسيك في تنويع الصادرات عن غيرها من البلدان المصدرة للسلع الأولية هو المزايا التي تحققت لها من الدخول في اتفاقية تجارة إقليمية، أي انضمامها إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، التي

¹ أحمد آل درويش وآخرون ، مرجع سابق، ص 71_72

فتحت أسواقاً جديدة أمام صادراتها وسامت في جذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في قطاع صناعة السيارات.

المطلب الثالث: التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي

أولاً: التجربة التركية

شهدت تركيا منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تغيراً جذرياً في سياساتها الاقتصادية تتمثل في التحول من اقتصاد موجه يعتمد على الإنتاج بهدف إشباع حاجات السوق المحلي بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على آليات السوق والانفتاح على العالم الخارجي من خلال إتباع إستراتيجية مكثفة لتنمية الصادرات، ويمكن إرجاع هذا التحول إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية التي واجهتها تركيا في أواخر السبعينات من القرن الماضي على إثر إتباع سياسة إحلال الواردات.¹

لقد نجحت تركيا في تنمية صادراتها سواد إلى الدول الأوروبية المتقدمة أو الدول النامية الموجودة بالشرق الأوسط، مما انعكس ذلك على زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5.5% سنة 1992، أما الصادرات الصناعية فقد ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات الصناعية لتصل إلى 85% من إجمالي الصادرات عام 1993، وقد بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية التركية لم توسط الفترة 1980-1994 معدل 16%، أما عن هيكل الصادرات التركية فقد شكل قطاع المنسوجات أهم القطاعات التصديرية حيث بلغت نسبة إلى إجمالي الصادرات الصناعية، في حين بلغت صادرات الحديد والصلب 11% والصناعات الغذائية 8% من إجمالي الصادرات الصناعية.

1- الإستراتيجية التركية لتنمية صادراتها: تبنت الحكومة التركية منذ بداية عقد الثمانينات سياسة اقتصادية تهدف إلى تنمية وحفز الصادرات، واعتمدت هذه السياسة عدة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

1-1 الحوافز الجمركية: وتتمثل الحوافز الجمركية الممنوحة للصادرات التركية في:

- إعفاء جمركي كامل لمستلزمات إنتاج السلع المخصصة للتصدير وكذلك مواد التعبئة والتغليف
- تعمل الحكومة التركية على تبسيط وتسهيل إجراءات التصدير وتسهيل استرداد الضرائب الجمركية.

¹ إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج الحروفات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود ومالية، - جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف، السنة 2008_2009، ص ص 129_130

1-2- الحوافز الضريبية: وتتمثل هذه الحوافز في الإعفاءات التالية:

- إعفاء ضريبي كامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير

- الإعفاء من ضريبة الإنتاج على السلع التي يتم تصديرها أو تلك التي تدخل في إنتاج سلع يتم تصديرها.

1-3- الإصلاح الاقتصادي والهيكلية: حيث تبنت الإدارة الاقتصادية التركية في مطلع الثمانينات برنامج

الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، والذي تم تنفيذه اعتباراً من عام 1983 بناءً على اتفاق ثم توقيعه مع البنك الدولي، مما ترتب عليه تحرير الاقتصاد التركي بما فيها قطاع التجارة الخارجية، مما ساهم في تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات وتنويعها.

ثانياً: تجربة كوريا الجنوبية

خلال العقود الثلاثة الماضية حققت كوريا معدلات اقتصادية قياسية والتي تمثلت في زيادة الناتج القومي الكوري الإجمالي من 2.3% بليون دولار عام 1962 إلى 280.8 بليون دولار عام 1991 ثم إلى 455.2 بليون دولار في عام 2000، كما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 87 دولار إلى 6498 دولار تم إلى 9628 دولار خلال نفس الفترة، وقد أدت الحوافز السوقية والدعم السياسي الذي قدمته الحكومة الكورية منذ عام 1961 إلى نمو كبير في الصادرات وصل إلى 28% سنوياً ولفترة تزيد عن 35 سنة منذ عام 1960 وحتى عام 1996، وطبقاً لبعض التقديرات يعزى حوالي 40% من النمو في الإنتاج القومي خلال الفترة 1955-1975 للصادرات، وبدأت الصادرات في النمو من 35% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1962 إلى 28% خلال الفترة 1973-1975، ثم إلى أكثر من 30% خلال الفترة 1976-1995، إلى أن بلغ حجم التبادل التجاري الكوري في نهاية 1995 حوالي 264 مليار دولار بزيادة مقدارها 31% عن العام السابق، ثم عاودت انتعاشها يعد عام 2002 أي بعد تجاوز أحداث الأزمة الآسيوية.¹

واعتمدت كوريا لتحقيق هذه الطفرة على قطاع الصناعة، حيث نمت حصته من الصادرات من 17% إلى 80% في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وإلى أكثر من ذلك في منتصف التسعينات، اقترن النمو السريع بالتنوع والتغير الهيكلي، ونمت جميع القطاعات الصناعية بسرعة ونمت صناعات السلع الإنتاجية التي كانت حصتها من القيمة المضافة الصناعية في بداية الستينات حوالي 15% إلى 39% في منتصف السبعينات، وإلى أكثر من 40% في التسعينات من نفس القرن مشيرة إلى التنويع الاقتصادي

¹ بلقلة براهيم، نفس المرجع ص ص 130_132.

- إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية: لقد ارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية وتنويعها على مجموعة من المحاور الرئيسية تتمثل فيما يلي:

1- توفير التمويل اللازم للتصدير: قانت الحكومة الكورية بتشجيع الاقتراض من البنوك بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد بهدف الإنتاج من أجل التصدير وهذا ما دفع العديد من رجال الأعمال إلى التوسع في إنشاء الوحدات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

2- إنشاء المناطق الصناعية التصديرية: قانت الحكومة الكورية خلال الستينات والسبعينات بتشجيع إنشاء المناطق الصناعية التصديرية وذلك في العديد من المناطق وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة كما قامت الدولة بتحديد الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

الخلاصة:

نستخلص من هذا الفصل أن تبني سياسة التوجه نحو الخارج من خلال التنويع الاقتصادي والذي يتمثل في الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة والتي تهدف إلى التأثير على كمية وقيمة الصادرات خارج المحروقات، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية ولها دور كبير في دفع عجلة التنمية وذلك لما تحققه هذه السياسة من مكاسب ومنافع للدول المنتهجة لها ، كما أن الهدف من التنويع هو تنمية الصادرات خارج مجال المحروقات والذي يعتبر أمرا ضروريا من أجل اندماج الدول بشكل ناجح في التجارة العالمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات

لقد نجحت بعض الدول النامية في تطبيق سياسة التنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات خصوصا دول جنوب شرق آسيا وأبرزها كوريا الجنوبي، وكذا تركيا واللذان تعتبران تجربتين رائداتين في هذا الشأن من خلال المعطيات الاقتصادية لصادراتهما

الفصل الثاني:

تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي
في الجزائر والمملكة العربية السعودية

تمهيد:

إن التحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية، وما ارتبط بها من اندماجات اقتصادية وتحالفات وتكاملات إقليمية، وما يترتب على ذلك من تطورات في الأسواق الدولية، تنعكس بتقلباتها على الدول الأحادية المصادر التي تعاني من تبعية التركيز السلبي القيمي الجغرافي لصادراتها (النفط)، كل ذلك يستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة اقتصادية ومؤسسية، لرفع مساهمة القطاعات والفروع والأنشطة البديلة في الاقتصاد الوطني، عن طريق سياسات اقتصادية جديدة للتنويع الاقتصادي الأفقي والرأسي، الذي ينمي الروابط الأمامية والخلفية بين جميع القطاعات، بما يساهم في التخلص التدريجي من ظاهرة التدويل السلبي والتربيع المكثف والاعتماد على المصدر الوحيد للثروة.

ومن خلال هذا وبسبب وضع الاقتصاد العالمي وتذبذبات أسعار النفط عملت كل من الدول الريعية على تنويع اقتصادها لتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات ومن أمثلتها الجزائر والمملكة العربية السعودية وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد وأهم التحديات
- ❖ المبحث الثاني: تجربة الجزائر والمملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي
- ❖ المبحث الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسعودي

المبحث الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد وأهم الاتحاديات.

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، حيث احتل مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير، بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية وأصبحت الصناعة النفطية من أبرز وهم الأنشطة الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، وبما أن الاقتصاد الجزائري والسعودي اقتصاد ريعي، فإن السياسة الاقتصادية والمالية في البلدين تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط العالمي، وعلى هذا الأساس سنبين في هذا المبحث أهمية النفط في اقتصاد الدولتين:

المطلب الأول: دور القطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

نسعى من خلال هذا المطلب التعرف على الخلفية التاريخية لتطور قطاع النفط في الجزائر ابتداء من اكتشافه مروراً بسيطرة الدولة على القطاع تدريجياً، هذه الثروة التي فتت أهميتها تتزايد عبر الزمن إلى درجة التي باتت فيها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة عوائد النفط، لهذا سنحاول التعرف على إمكانيات الجزائر النفطية وتطور العائدات.

أولاً: خلفية تاريخية على النفط الجزائري: إن اكتشاف النفط في الجزائر قديم وحديث في نفس الوقت هذا التناقض الظاهري يجد تفسيره في كون النفط في الجزائر يرجع إلى عهد الفينيقيين ولكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956، وبحكم وجود النفط الجزائري سابقاً فقد أعطت بالتالي أرضية واعدة للبحث حيث استأنفت الأبحاث من جديد سنة 1941 ففي شمال البلاد دائماً، ولكن لأبحاث كانت بصفة منتظمة وبإرادة أقوى، ومع ذلك فإن الناتج لم تكن مشجعة وتواصلت الأبحاث والأشغال سنة 1949 حيث توجت باكتشاف حقل وادي القطران من قبل شركة النفط أومال AUMALE التي تفرعت عن المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي CAREP على عمق قريب، ولقد كان هذا الحقل معروفاً منذ زمن طويل فكان سكان المنطقة يلاحظون بقعا من الزيت على وجه الأرض، وأرسلت الشركة الفرنسية للبترول (CFP) في سنة 1949 بعثت لمهمة بالصحراء، توجت بتقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود المحروقات بالصحراء¹

¹ عبد المجيد عثمان، اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص

اقتصاد وتسيير بترولي، الموسم 2012-2013، ص 23.

الجزائرية، ولم تنتظر للتأكد من ذلك حتى جهزت وسائل التدخل من أجل الشروع في الأشغال، وتعتبر سنة 1952 بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء وذلك بتوزيع أول دفعة من الترخيص غطت مساحة 600.00 كلم² استفادت منها أربع شركات نفطية تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود من كبر الحقول في العالم، وفي سنة 1958 أنشئ قانون نفط صحراوي، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكامل على الصحراء، وكما تضمن على العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر وبعد سنة 1962 انتقلت السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشر على قطاع المحرقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة الوطنية للبلاد، فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي.¹

الجدول رقم (2-2): الآبار المكتشفة في الجزائر للفترة 2000-2010.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
27	09	07	08	09	06	05	03	04	04	05	استكشافات سوناطراك لوحدها
02	07	09	12	08	02	08	04	02	03	03	استكشافات الشركات الأجنبية
29	16	16	20	17	08	13	07	06	07	08	المجموع

المصدر: عبد المجيد عثمان، اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات

شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، الموسم 2012-2013

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد الآبار المستكشفة في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2000-2010 حيث ارتفع العدد الإجمالي للآبار المستكشفة سنويا من 8 آبار سنة 2000 إلى 29 بئرا سنة 2010، أي بفارق قدر 21 بئرا.

ثانيا: الاحتياجات الجزائرية من البترول: تميز الاقتصاد الجزائري بقدراته التنافسية المرتبطة بوفرة الموارد الطاقوية التقليدية والمتجددة وهي من أهم النعم المادية في هذه القارة التي تزيد مساحتها عن 2.3 مليون كلم²، وان الاستخدام الرشيد لها يؤدي إلى مساهمتها في التنمية الشاملة المستدامة، ولكن بالمقابل فان لعنة الفساد تؤدي على سوء استغلالها وعدم القدرة على تصنيعها والعجز على تنويع استخدامها وهدر عوائدها وتبذير

¹ عبد المجيد عثمان، مرجع سابق، ص 24.

ربوعها وكل ذلك يؤدي إلى عدم الاستفادة من الطفرات النفطية الثلاث في تنويع البدائل الاستخدامية للثروة البترولية، والتأثير السلبي بانخفاض أسعارها والجدول التالي يوضح حجم الاحتياطات البترولية في الجزائر.¹

الجدول رقم (2-3): الاحتياطات البترولية في الجزائر السنة (2013)

الاحتياطات	الجزائر
البترو (مليون طن)	1500

المصدر: صالح صالح، أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، السنة 2015، جامعة سطيف.

إن الإحصائيات السابقة تجعل الجزائر من أهم الدول من حيث حجم الاحتياطات القابلة للاستخراج من المحروقات التي ستصبح بين 11000 مليون م³ و 11500 مليون م³ لضمان احتياجات الاقتصاد الوطني الداخلي والخارجي لفترة تتجاوز 55 سنة.

ثالثا: أهمية القطاع النفطية في الاقتصاد الجزائري: في الجزائر يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في الاقتصاد الوطني منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث يعتبر هذا القطاع منذ الستينات الدعامة الرئيسية للتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، وقد كانت السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر قبل الاستقلال أحد السباب الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الوطني يبقى رهينة عائدات المحروقات حيث ركزت السلطات الاستعمارية على استخراج النفط وتصديره خاما وعدم خلق صناعات أخرى في الجزائر تسمح باستغلال المواد الأولية محليا وفي نفس الوقت تسمح بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك شكل القطاع النفطي محور اهتمام السلطات الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال حيث اتجهت الجهود على استرجاع السيادة الوطنية على الثروات البترولية ووضع حد لاحتكارات الشركات الفرنسية عن طريق سياسات تأمين المنشآت البترولية واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني وتمويل مختلف المشاريع التنموية التي تم إعدادها لمواجهة مخلفات الفترة الاستعمارية.²

وقد زادت مكانة المحروقات في الاقتصاد الوطني مع قيام الدولة الجزائرية بتأمين هذا القطاع بتاريخ 24 أفريل 1971 وقرار أخذ نسبة 51% من حصص الشركات البترولية الفرنسية، كما أدى اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 إلى زيادة أهمية القطاع النفطي في الجزائر بسبب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول على إثر قرار منظمة أوبك خفض التدرجي لإنتاجها البترولي، وقد كانت هذه العوائد

¹ صالح صالح، أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، السنة 2015، جامعة سطيف، ص 2.

² باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السياح شرق-غرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الموسم 2010_2011، ص 03

ركيزة السلطات العمومية في إستراتيجياتها التنموية، وهكذا صار للنفط الدور الأهم في الاقتصاد الوطني حيث تعتمد السلطات العمومية الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التنموية.

الجدول رقم (2-4): صادرات المحروقات ونسب مساهمتها في الاقتصاد خلال الفترة (2000-2010)

السنة	قيمة صادرات المحروقات (مليار دولار)	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية (%)
2000	21.06	97.28
2001	18.53	97.07
2002	18.11	96.74
2003	23.99	98.08
2004	31.55	97.92
2005	45.59	98.41
2006	53.61	97.94
2007	59.61	98.38
2008	77.19	98.22
2009	44.41	98.30
2010	56.12	98.13

المصدر: صالح صالحي، أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد

رقم 15، السنة 2015، جامعة سطيف

نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات المحروقات تمثل جزءا معتبرا من حجم الصادرات الإجمالية، حيث تراوحت بين حدود 97% و 98% خلال الفترة 2000-2010، وبقيت هذه النسبة مرتفعة حتى في السنوات التي عرفت فيها عائدات صادرات المحروقات انخفاضا نسبيا، مما يعني سيطرة صادرات المحروقات وضعف مساهمة باقي الصادرات الأخرى.¹

رابعا: صادرات الجزائر في قطاع المحروقات: كما أشرنا سابقا فإن هيكل الصادرات الجزائرية يتشكل في معظمه من المحروقات والتي تتمثل في البترول الخام بالدرجة الأولى، والجدول التالي يوضح هيكل صادرات المحروقات الوطنية.²

الجدول رقم (2-5): صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 2008-2011.

2011	2010	2009	2008	
				البترول الخام Pétrole brut
28744.8	20724.9	16855.6	30513.7	القيمة (مليار دولار)
3914.5	3116.7	2963.1	3593.4	بما في ذلك إعادة الأرباح
254.6	258.7	292.8	307.5	الحجم (مليون برميل)
32.4	33.0	34.7	39.2	الحجم (مليون طن)

¹ باشوش حميد، مرجع سابق، ص 4.

² وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم 2012_2013، ص 195.

112.9	80.2	62.3	99.9	السعر الوحدوي (دولار/برميل)
				المكثفات condensats
5495.9	4268.7	5146.2	10089.5	القيمة (مليون دولار)
229.5	196.4	231.6	221.4	بما في ذلك إعادة الأرباح
53.1	54.3	93.6	115.8	الحجم (مليون برميل)
5.9	6.1	10.5	13	الحجم (مليون طن)
103.7	78.7	55.5	87.2	السعر الوحدوي (دولار/برميل)
				المنتجات النفطية المكررة produits pétroliers raffinés
11971.8	9219.5	5373.4	7310.0	القيمة (مليون دولار)
106.7	111.6	85.4	82.2	بما في ذلك إعادة الأرباح
13.5	14.1	10.8	10.4	الحجم (مليون برميل)
112.2	82.6	62.9	88.8	الحجم (مليون طن)
				الغاز الطبيعي gaz naturel
13575.6	11942.4	8225.1	14481.4	القيمة (مليون دولار)
35.7	37.8	33.6	39.0	الحجم (مليار م ³)
1339.7	1416.0	1252.3	1462.8	الحجم (مليون برميل طن)
380.1	315.5	315.5	371.1	السعر الوحدوي (دولار/ألف م ³)
10.1	8.4	6.6	9.9	السعر الوحدوي (دولار /مليون برميل طن)

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم 2012-2013

من خلال الجدول نلاحظ بأن أغلب صادرات الجزائر من المحروقات تصدر في شكلها الخام حيث نلاحظ بأن البترول الخام يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة تتراوح بين 37% و 40% خلال الفترة 2008-2011، يليه الغاز الطبيعي الذي يستحوذ على نسبة تقدر ب 19% في غالب الحالات باستثناء سنة 2010 حيث ارتفع نسبة صادرات الغاز الطبيعي بالنسبة لكل صادرات المحروقات إلى 21% ثم عادت إلى النسبة المعتادة والمقدرة ب 19%، فالغاز الطبيعي في الجزائر أصبح يلقي عناية في برامج تنمية وتطوير قطاع المحروقات ولكن رغم ذلك تبقى نسبة مساهمة في الصادرات خارج المحروقات .¹

¹ وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 195.

المطلب الثاني: دور قطاع المحروقات في اقتصاد المملكة العربية السعودية.

تم تصنيف المملكة العربية السعودية حديثاً كواحدة من أفضل الاقتصاديات بين مجموعة الدول العشرين الكبرى، من قبل صندوق النقد الدولي من حيث النمو الاقتصادي والوضع المالي، حيث تنعم المملكة بأكبر احتياطي نفطي مؤكد من منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، ويمثل هذا الاحتياطي بمفرده 16% من إجمالي احتياطيات النفط في العالم، ولهذا نجد عائدات النفط على رأس الاقتصاد السعودي، إذ تشكل نحو 92% من الإيرادات الحكومية 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك يؤثر إنتاج النفط الخام وأسعار الطاقة والإنفاق الحكومي بشكل على النمو الاقتصادي في المملكة، ومن خلال هذا سنوضح من خلال هذا المطلب تطور مراحل النفط في المملكة العربية السعودية وأهميته في الاقتصاد.

أولاً: تاريخ النفط في المملكة العربية السعودية: بدأت قصة البترول في المملكة حين وقع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في 29 ماي في عام 1933 اتفاقية الامتياز للتنقيب عن البترول بين حكومة المملكة وشركة ستاندرد أوبل وفي 8 نوفمبر من نفس العام تم إنشاء شركة تابعة هي شركة كاليفورنيا لإدارة الامتياز، وتمت عملية المسح بإعداد خارطة هيكلية لقبة الدمام، موقع اكتشاف أول حقل نفطي في المملكة، واعتمد الجيولوجيون الأمريكيون الأوائل على البدو لإرشادهم من مكان إلى لآخر، في عام 1935 تم حفر أول بئر اختبارية في الظهران في قبة الدمام التي لم تأت نتائجها محققة للتطلعات، ولكن لأن الدلائل كانت تشير إلى وجود الزيت والغاز، فقد استمرت الشركة في الحفر، وبعد خمس سنوات من الحفر غير المثمر، بدأ أن بئر الدمام رقم 7 ليست سو طريق مسدود آخر، وفي 4 مارس من عام 1938 بدأت بئر الدمام رقم 7 إنتاج 1.585 برميل في اليوم على عمق 1.5 كيلومتر تقريباً، وفي عام 1942 توقفت أعمال رسم الخرائط الخاصة بالحقل بسبب محدودية القوي العاملة ومعدات أثناء الحرب في العام 1943 ولصعوبة الحصول على قطع الغيار السيارات تمت الاستعانة بالإبل لتزويد مخيم الجوف النائي زيت وطین والإسمنت، في عام 1944 وفي خطوة تهدف إلى إبراز دور المملكة بين الدول المنتجة للنفط، تم تغيير اسم كاسوك إلى شركة الزيت العربية الأمريكية، والتي أصبحت تعرف اختصاراً باسم شركة أرامكو السعودية، وفي عام 1950 اكتمل خط الأنابيب عبر البلاد العربية التابلاين الممتد بطول 1.212 كيلومتر، ليكون بذلك أطول خط أنابيب في العام¹.

¹ <http://www.dorar.net/history/event/2607>

ثانيا: أهمية قطاع المحروقات على اقتصاد المملكة العربية السعودية: المملكة العربية السعودية هي اقتصاد قائم على النفط في غالب، فالمملكة تمتلك حوالي 18% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم مما يجعلها بالتالي ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم، ولا تزال المملكة تعتمد على عائدات النفط لدعم النمو الاقتصادي والأرصدة المالية العامة والخارجية، 90% من العائدات المالية و80% من عائدات التصدير تأتي من مبيعات النفط، كما تمارس الحكومة أيضا رقابتها على الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 777.9 بليون دولار أمريكي في عام 2014، أي بزيادة قدرها 3.94 بالمقارنة مع الناتج بالناتج الإجمالي الاسمي لسنة 2013 الذي بلغ 748.4 بليون دولار أمريكي— وتشير التقديرات الدولية الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن الاقتصاد السعودي نما بنسبة 3.59% في عام 2014 مقارنة مع نمو بنسبة 2.7% سجل في عام 2013 وقد أظهرت البيانات الأخيرة عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي صدرت عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات مؤخرا تعييرا في سنة الأساس منذ عام 1999 ولغاية عام 2010.¹

ثالثا: احتياطي المملكة العربية السعودية من النفط: تعد المملكة العربية السعودية أكبر دولة بترولية في العالم حيث كميات الاحتياطات الثابتة حيث تمتلك المملكة ربع احتياطيات العالم من البترول، كما تمتلك رابع أكبر احتياطيات العالم من الغاز، ويتم تعويض ما تم إنتاجه من الزيت الخام بالإضافة إلى زيادة الاحتياطي إلى مستويات أعلى مما كانت، أعلى مما كانت عليه، حيث بلغ احتياطي المملكة من الزيت الخام خلال الفترة من عام 2005-2013 ما يلي:²

الجدول رقم (2-6): احتياطات النفط الخام في المملكة العربية السعودية.

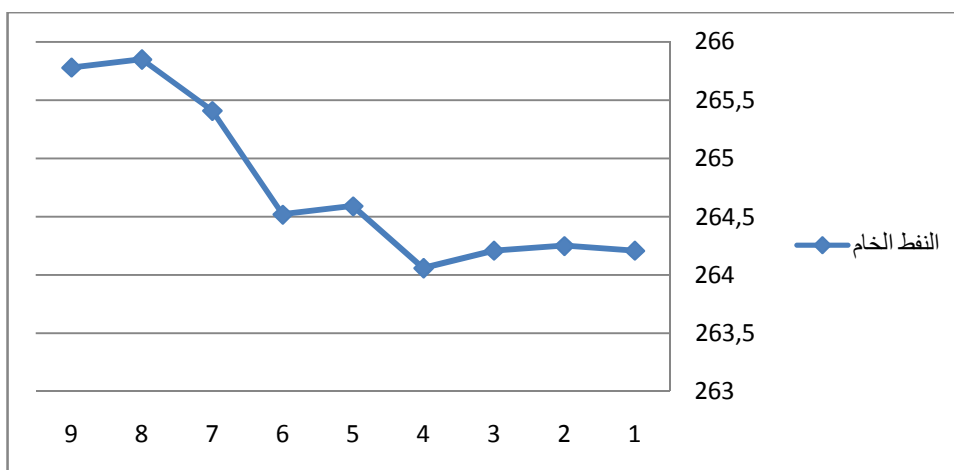
السنة	احتياطي النفط الخام (بلايين البراميل)
2005	264.21
2006	264.25
2007	264.21
2008	264.06
2009	264.59
2010	264.52
2011	265.41
2012	265.85
2013	265.78

المصدر: الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية المملكة العربية السعودية، أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014.

¹ تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، ماي 2015، ص 8

² الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية المملكة العربية السعودية، أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 21.

الشكل رقم (2-1): احتياطات النفط الخام في المملكة العربية السعودية.



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على البيانات.

المبحث الثاني: تجربة الجزائر والمملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي.

يمكن الهدف من طرح التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات لإمكانية الاستفادة منها في صياغة إستراتيجية لتنمية صادرات الوطنية بحيث الأخذ في الحسبان إيجابيات تجارب تلك الدول مع تجنب سلبياتها، كما تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على اقتصاديات الدول النامية، من جوانب متعددة وفي ها الصدد فإننا سنتعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني، والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع اقتصادها وعاد الاعتماد عل منتج واحد أو قطاع واحد ومن أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي وكذا تدعيم القطاع الخاص لرفع من مستوي الاقتصادي للبلد.

أولاً: القطاع الزراعي خيار استراتيجي: عن الزراعة وبمختلف أنواعها تلعب دورا كبيرا ومهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فالقطاع الزراعي له أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث أن أهمية القطاع الزراعي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن، وبدون القطاع الزراعي لا يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية، لهذا أولت الدولة عناية خاصة للقطاع الزراعي منذ أول وهلة للاستقلال، وهذا من خلال مختلف البرامج والمخططات والسياسات الاقتصادية والزراعية المتعاقبة. ومن خلال هذا سنتناول كل من واقع الإنتاج النباتي في الجزائر.

1- واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر: يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لأنه الركيزة الأساسية في الاقتصاد، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، والجدول التالي يوضح أهم المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر خلل الفترة 2006-2010.¹

¹ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع الخروقات -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم، 2012-2013. ص 50.

الجدول رقم: (2-7): أهم المنتجات الزراعية النباتية للفترة 2006-2010

2010-2009	2009-2008	2008-2007	2007-2006	
40016	52522	15336	35979	الحبوب الشتوية ومنها
18080	20010	8138	15290	القمح الصلب
7962	9521	2972	7900	القمح اللين
13080	22034	3959	11867	الشعير
922	267	957	884	الشوفان
05	10	21	40	الحبوب الصيفية
40021	52532	15357	36019	مجموع الحبوب
723	643	402	501	البقوليات
86404	72913	66081	55243	محاصيل الخضر ومنها
33003	26361	21711	15069	البطاطس
7182	6410	5592	5673	الطماطم
10013	9802	7592	8266	البصل
12238	10346	5288	8157	البطبخ والبطيخ الأحمر
7777	4000	5126	2689	المحاصيل الصناعية منها
7619	3823	64	2528	الطماطم الصناعية
76	77	6974	60	التبغ
7881	8445	5030	6895	أشجار الحمضيات ومنها
5825	6261	5030	4209	البرتقال
1518	1572	1498	1529	الكليمنتين والمندرين
23129	21752	18082	14205	الأشجار ومنها
6447	6007	5528	5269	التمور
1238	838	787	639	التين
3113	4752	2541	2090	الزيتون
570	474	395	341	اللوز
1174	9681	8831	6566	الفواكه الأخر
5606	4925	4020	2450	الكروم
2	2	2	3	العنب الجاف
4743	4195	3396	2040	عنب المائدة
861	728	622	407	عنب الخمر
157	141	94	48	النبيذ

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية القوة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع الخروقات -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم، 2012-2013.

إن وضعية الإنتاج النباتي في الجزائر متردية وترقيتها أصبحت ملحة وذلك من اجل التقليل على أقل من عجز المزمّن الذي تعرفه البلاد خاصة في مجال إنتاج الحبوب والبقول الجافة وهذا لن يأتي إلا إذا قامت الجهات الوصية بإجراءات واضحة ومنظمة ومشجعة على زراعة الحبوب وتحسين إنتاجها كما ونوعا خاصة وأن هذه المادة أثقلت كاهل ميزانية الواردات الجزائرية، وقد سعت الجزائر لتحقيق المن الغذائي منذ أول وهلة للاستقلال وهذا قصد تحقيق الاستقلال الكلي والتحرر من التبعية الأجنبية فقامت الدولة الجزائرية بإتباع سياسات زراعية تختلف حسب الظروف المحيطة بكل فترة، فقامت أولا بإعلان أملاك المعمرين دون مالك وقامت بتطبيق نظام التسيير الذاتي للمنشآت والمستثمرين التي تركها الأوروبيون.¹

2- البرامج والسياسات الحكومية لإنعاش القطاع الفلاحي في الجزائر 1980-2013: أنفقت الحكومة المتعاقبة منذ سنة 1980 مبالغ ضخمة من أجل إنعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126.2 مليار دينار، وهي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989 أين تم غلق المخطط الخماسي الثاني، في الوقت الذي كانت الدولة قد انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية، 19/87 والذي يعتبر محطة مهمة غيرت من مسار منهجية إدارة القطاع الفلاحي نحو الخصوصية ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت على غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من التروح الريفي تجاه المدن، ومن اجل مواجهة هذه الصعوبات شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001 بمن حصرها في التالي:²

✓ برنامج الإنعاش الاقتصادي: يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي يقدر بـ 535 مليار دج.

✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو: يغطي الفترة (2005-2009) يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار دج.

✓ البرنامج الخماسي (2010-2014): بغلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دج.

¹ وحيد خير الدين، مرجع سابق ص 223.

² عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي.. أين الحل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص ص 5_6.

هذه البرامج الثلاثة ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول التالي:

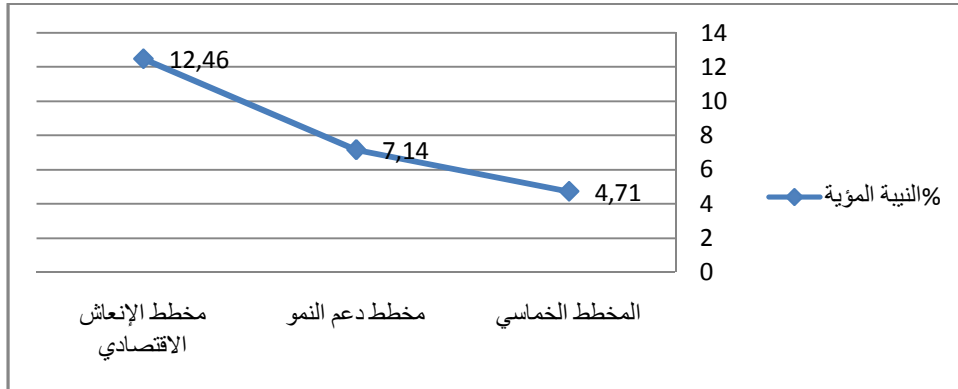
الجدول رقم (2-8): مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2014)

المخطط الخماسي 2010-2014	مخطط دعم النمو 2005-2009	مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	
21214	4202.7	525	إجمالي الاستثمارات
1000	300	65.4	الفلاحة
4.71	7.14	12.46	النسبة المئوية %

المصدر: عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة

1980، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، 2014،

الشكل رقم (2-2): مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على البيانات.

ثانيا: القطاع السياحي خيار استراتيجي: إن القطاع السياحي يلعب دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، بالإضافة إلى انه يوفر الكثير من فرص العمل المباشرة أو الغير مباشرة، فهو قطاع خلاق للثروة ومصدر لحلول كثيرة من المشاكل الاقتصادية منها والاجتماعية، فهناك الكثير من الدول العالم ومنها الدول النفطية وجدت في القطاع السياحي ضالتها فقامت باستغلال مواردها وإمكانياتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية، وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم القطاعات السياحية على المستوى الدولي، وبالتالي فالقطاع السياحي هو قطاع جد استراتيجي والنهوض به سيؤدي إلى النهوض بالقطاعات

اقتصادية أخرى، فلا يمكن أن تتصور تحقيق التنمية السياحية بدون تحقيق تنمية لقطاع الخدمات وللقطاع البنكي والمالي ولا قطاع النقل ولا قطاع الزراعي ... وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى فلهذا الأسباب وغيرها يمكن أن يعتبر القطاع السياحي هو خيار استراتيجي بالنسبة للجزائر من اجل النهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات.¹

1- واقع قطاع السياحة في الجزائر: سنوضح الإمكانيات في الجزائر للقيام بالقطاع السياحي ومن أهمها الإمكانيات الطبيعية، الإمكانيات المالية...

✓ **الإمكانيات الطبيعية:** تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الأخاذ في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة إلى المعالم السياحية والأثرية التي تملكها الجزائر على طول سواحلها الممتدة على مسافة 1200 كلم، وصحرائها الكبرى التي تمتد على طول يتجاوز 2000 كلم وتتربع على مساحة 2171800 كلم² فالجزائر البلاد القارة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2381741 كلم²، تتوفر على كل أنواع السياحة.

✓ **الإمكانيات المالية:** تبقى الإمكانيات المالية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة للغاية ولا ترقى على المستوى المطلوب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسواح جد منخفضة وهي تقل عن المستوي العالمي المقدر بـ 12.5%، حيث قدرت بـ 5.11% عام 2007، وتقاس القدرات الاستيعابية في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات، عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان.²

2- **مساهمة السياحة الجزائرية في قضايا التنمية الاقتصادية:** تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية الجزائرية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، وخلق السياحة الجزائرية لفرص العمل، والمؤشر الذي يؤكد على تطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية.³

¹ وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 250.

² وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 253.

³ عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000_2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT

2025، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الموسم 2012، 2013، ص 87.

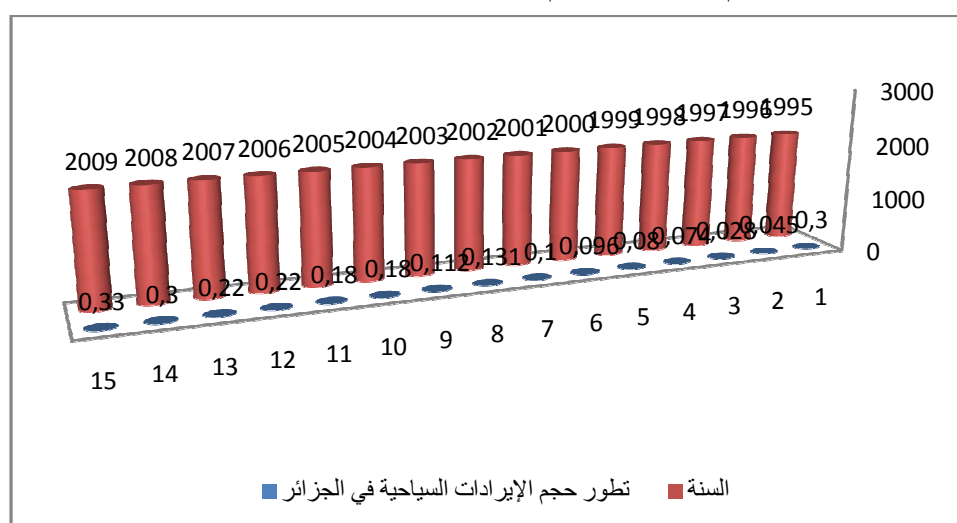
الجدول رقم (2-9): تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر (مليار دولار).

السنة	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر
1995	0.3
1996	0.045
1997	0.028
1998	0.074
1999	0.08
2000	0.096
2001	0.1
2002	0.131
2003	0.112
2004	0.18
2005	0.18
2006	0.22
2007	0.22
2008	0.3
2009	0.33

المصدر: عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي

للتهيئة السياحية SDAT 2025 ، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الموسم 2012، 2013

الشكل رقم (2-3): تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر (مليار دولار).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على البيانات

المطلب الثاني: تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة السعودية

تتخذ الحكومة السعودية العديد من الخطوات للحد من اعتمادها على العائدات النفط، كما أنها تسعى إلى تحسين المعيشة، وتعزيز نمو القطاع الخاص والعمالة ونتيجة لمبادرات التنويع التي تتخذها الحكومة، علاوة على ذلك، لعب الإنفاق الحكومي إلى حد كبير دوراً أساسياً في تعزيز القطاع غير النفطي، مع للاستثمار في

القطاعات الرئيسية، مثل النقل والإسكان، والطاقة والتمويل، إلى جانب أصدرت الحكومة خطة التنمية للأعوام 2015-2019، مع استراتيجيات تنويع، مركزة على القطاعات الخمسة التالية للحد من الواردات.¹

– المعادن ومعالجة المعادن

– قطع غير السيارات

– الطاقة الشمسية

– البلاستيك والتعبئة والتغليف

– الأجهزة المنزلية.

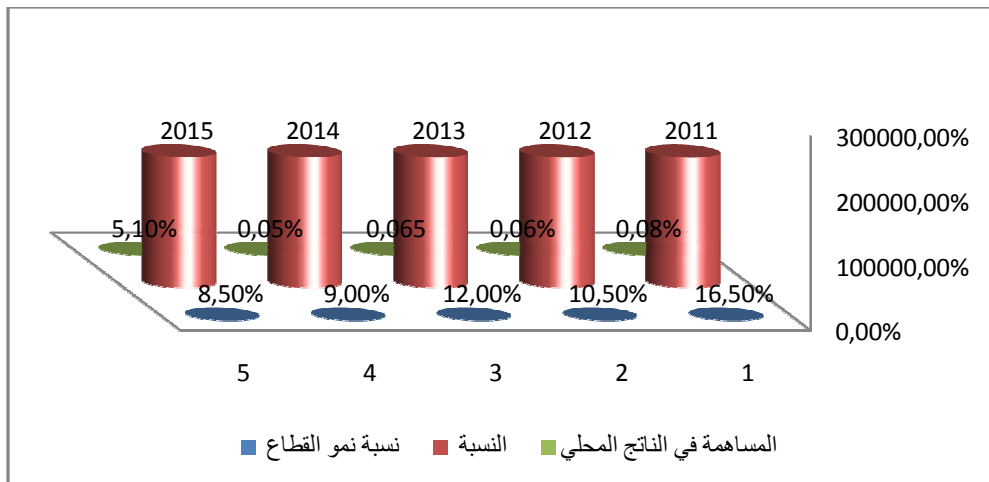
بالإضافة إلى ما سبق، يتوقع أن تكون الاستثمارات المزمع القيام بها في البنية التحتية بقيمة 1.1 تريليون دولار أمريكي مسرعا كبيرا للاقتصاد الكلي، الجدول التالي يوضح أهم المشاريع الضخمة الجاري تنفيذها في المملكة:

الجدول رقم (2-10): المشاريع الضخمة للمملكة خارج قطاع اخروقات

اسم المشروع	قيمة المروع التقديرية (مليار دولار أمريكي)
مترو الرياض	23.0
مترو مكة المكرمة	7.0
توسعة مطار الملك عبد العزيز بجده	4.0
محطة الشقيق لتوليد الكهرباء	3.3
تطوير أبراج كدي في مكة المكرمة متعددة الأغراض	3.5

المصدر: بوابة حدة الاقتصادية، غرفة حده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية

الشكل رقم (2-4) غو القطاع غير النفطي السعودي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2011-2015.



المصدر: بوابة حدة الاقتصادية، غرفة حده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية

¹ بوابة حدة الاقتصادية، غرفة حده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، ص 12.

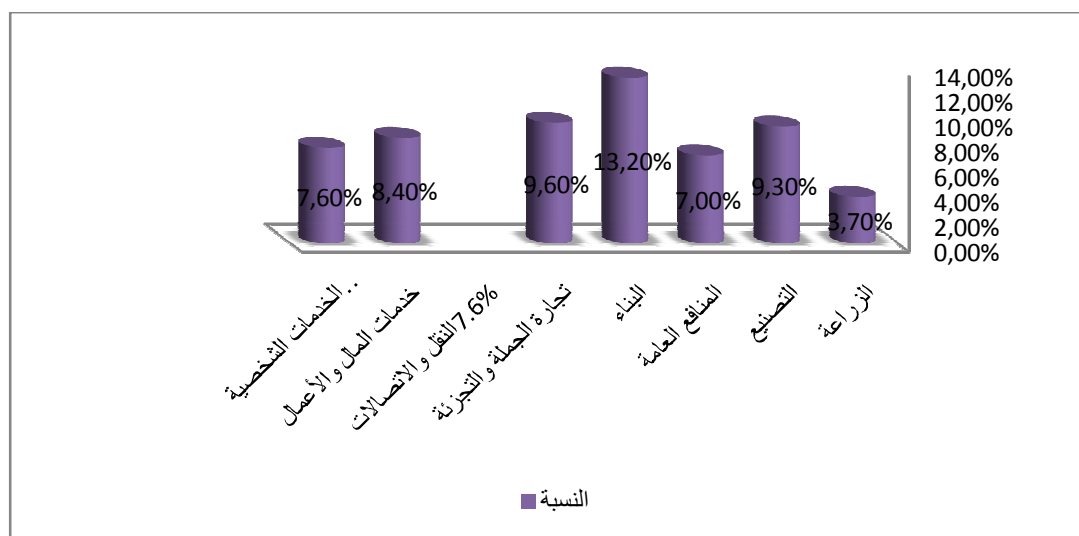
وقد دأبت الحكومة السعودية، على مر السنين على أعضاء الأولوية إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط من خلال تعزيز القطاع الخاص، وركز الإنفاق الرأسمالي الحكومي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية، بما في ذلك النقل، والإسكان، والطاقة، والتمويل، في عام 2014، شهد القطاع الخاص نمو بلغت نسبته 5.5%، مدفوعا بشكل رئيسي بالصناعات التحويلية غير النفطية، والنقل والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة، كما شهد قطاع البناء والتشييد نموا قويا بنسبة 6.7% في العام، ونمت الصناعات التحويلية غير النفطية بنسبة 6.5%، ودعها في ذلك يشكل رئيسي تحسن مستويات الطاقة والإنتاج للمنتجات البتروكيماوية والبلاستيكية، ومنا قطاع النقل والاتصالات بنسبة 6.1% مدفوعة بمشاريع النقل التي تم إقامتها على نطاق واسع كما سجل قطاعي تجارة الجملة والتجزئة نموا قويا بنسبة 6% وجاء قطاع التمويل أيضا متماشيا مع التوقعات، حيث حقق نموا بنسبة 4.5% في عام 2014.¹

وشهد قطاع البناء والتشييد نموا ملحوظا في عام 2014، مدفوعا بالإنفاق الحكومي المستمر على المشاريع الرئيسية الضخمة، حيث بدأت الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية بقيمة 1.1% تريليون دولار أمريكي، من ضمنها مترو الرياض ومكة المكرمة بقيمة 23 مليار دولار أمريكي و4 مليارات دولار أمريكي على التوالي، أما القطاعي تجارة الجملة والبيع بالتجزئة فقد شهدا تباطؤ طفيفا في عام 2014 بسبب بعض الإصلاحات التي نجحت على مبادرة توظيف الوظائف والآن قطاع البناء يعتمد بشكل رئيسي على العمالة، أدى استبدال العمالة الوافدة ذات التكلفة المنخفضة نسبيا بالعمالة المحلية إلى حدوث تباطؤ خفيفا في هذه الصناعة مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة.²

¹ بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية. ص 12.

² بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية. ص 13.

الشكل رقم: (2-5) معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الخاصة 2014.



المصدر: بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم: (2-11) معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الخاصة 2014.

القطاعات	النسبة
الزراعة	3.7%
التصنيع	9.3%
المنافع العامة	7.0%
البناء	13.2%
تجارة الجملة والتجزئة	9.6%
النقل والاتصالات	7.6%
خدمات المال والإعمال	8.4%
الخدمات الشخصي والاجتماعية	7.6%

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على البيانات

المبحث الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسعودي

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، فقد برزت أهمية النفط في مجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه كل الدول المالكة له ومن بينها الجزائر و المملكة السعودية، وحيث برزت الجزائر من الجانب الآخر واختلفت مع المملكة في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على موارد ناضب من خلال عوائدها في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فتوقفت وضعية الاقتصاد على حركة التقلبات السعري للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية، وعلى هذا الأساس ستتطرق في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مبحثين لتأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاد السعودي والجزائر.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

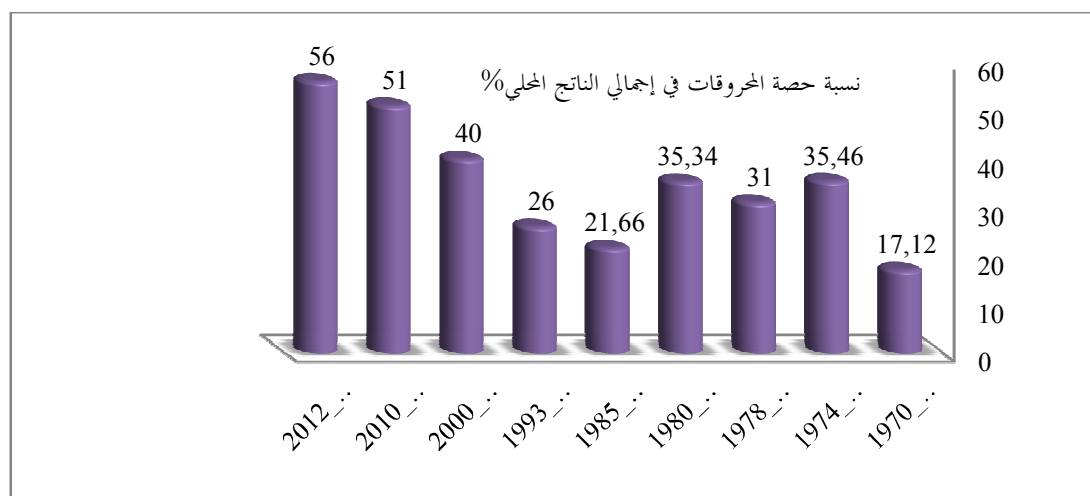
اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية، وترتب على ذلك تغير في الاقتصاد الذي يعتمد على المداخل البترولية خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت انخفاض في أسعار البترول ولهذا سنقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر .

أولا: العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فحصة من المداخل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبيا عالية تتراوح بين 93%، 97%، ونسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة والمناجم، إضافة إلى أن التجارة النفطية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق الجزائرية باستحوادها على 98% من إجمالي الصادرات، هذا يعني الاعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة النفطية والغازية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية وكذلك في توفر العملات الأجنبية باعتبارها دولة مصدرة للمحروقات عموما بارتفاع مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام وهذا ما يبينه الشكل التالي:¹

¹ زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980_2014) المؤتمر الأول: السياسات الإستراتيجية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الخور الأول، جامعة سطيف 1، 2015، ص 07.

الشكل رقم (2-6): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الخام (1970-2014).



المصدر: زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014)

المؤتمر الأول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، 2015

يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الخام تتماشى مع نسبة الصادرات، في عام 1970 سجلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي الخام حوالي 15% بعد ذلك كانت هناك تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض سجلت خلال الفترة (1980-1990) وهذا راجع على الصدمات النفطية التي شهدتها السوق النفطية العالمية، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا تدريجيا وقد تراوح مداها بين 26% سنة 1999 و 50% سنة 2012.

الجدول رقم (2-12): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الخام (1970-2014).

الفترة	1973-1970	1974-1977	1978-1979	1980-1984	1985-1989	1993-1999	2000-2010	2010-2012	2012-2014
النسبة %	17.12	35.46	31	35.34	21.66	26	40	51	56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات

من خلال الشكل رقم (2-6)، نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على النمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات أسعار البترول، والواضح هو أن أصل عدم استقرار في النمو الاقتصادي (الناتج الإجمالي) يرجع على عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، وبما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات مادامت الدولة غير قابلة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات¹

¹ طارق بن قسبي، مرجع سابق ص 06

وبالتالي على قيمة النهائية للناتج الإجمالي، ولإشارة فقد بلغ متوسط أسهم الصادرات في الناتج الإجمالي 36.86% خلال الفترة 1990-2013، مما يعني أن حوالي 36.86% من الناتج الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية التي تتكون أساسا من المحروقات تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعته، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 22.5 و 48.8 خلال الفترة 1990-2013، وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة 2000-2008 وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، لتتخفض بعدها خلال الفترة 2009-2013 وهذا بسبب تراجع أسعار النفط وبالتالي حصيلة الصادرات.¹

ثانيا: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الميزانية مرهون أولا بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازي تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما يضيف ميزة حساسية على السياسة المالية بالجزائر، من خلال هذا، يتضح أن أهم ميزة تتصف بها تطور الميزانية الوطنية تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار النفط حيث شهدت الفترة 1975-2000 عجزا موازيا أساسيا قدر بـ 3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لهذه الفترة، وهذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام على غاية بداية التسعينات، أين لعبت التعديلات على الميزانية، دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر بـ 2.3% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي للفترة 1996-2000، وقد ساعد في ظهور الفائض المستمر لأسعار النفط، وعليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازية بالجزائر والجدول التالي يوضح بعض هذه المؤشرات:²

¹ طارق بن قسيمي، مرجع سابق ص 06

² داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر، 2011_2012 ص 179

الجدول رقم (2-13): تطور تقلبات النتائج الموازنة بالجزائر

المؤشرات المتغيرة	80-75	85-81	90-89	95-91	00-96
عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	3.9	7.0	7.0	4.7	6.4
عجز الميزانية خارج مدفوعات الفائدة %	4.0	7.8	4.0	1.4	3.7
%إجمالي الإيرادات	3.8	7.1	5.7	4.8	6.2
إيرادات المحروقات %	0.9	2.9	2.6	1.8	3.0
إجمالي النفقات %	10.9	10.1	17.1	20.2	29.4
نفقات الجارية %	18.8	17.0	21.4	12.3	25.2
النفقات الرأسمالية %	22.4	16.6	60.7	30.3	49.9
	27.4	26.8	39.7	13.8	35.5
	13.2	7.7	11.8	22.3	6.0
	13.6	18.8	17.4	14.1	21.9
	9.7	9.7	7.0	25.6	4.7
	11.3	17.0	12.1	7.0	23.5
	26.5	10.5	19.3	17.1	25.0
	24.5	29.1	34.6	63.6	30.1

المصدر: داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.

كما يتضح أيضا من خلال الجدول السابق مدى تأثير عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية، مما جعل التوازن بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار النفط، فمثلا، انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.07% سنة 1991، مما كان له الأثر السلبي على ملائمة الدولة القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازي.¹

الجدول رقم (2-14): مقارنة عجز الميزانية بخدمة الدين العام بالجزائر (%الناتج المحلي الإجمالي)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عجز الميزانية	-6.4	-1.6	-1.7	-2.2	-6.31	-0.09	3.4	13.9	7.5	3.3	7.44	8.25	12.85	14.41	5.36
خدمة الدين	2.3	2.8	3.2	3.5	4	3.9	3.8	4	3.47	3.07	2.3	2.2	1.4	0.8	0.9

المصدر: داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عودة أسعار النفط على ارتفاع مجددا قد ساهمت بشكل مستمر منذ الثلاثي الأخير لسنة 1999 إلى التأثير بشكل أحادي على مدى قدرة الميزانية الوطنية على تحمل، ونلمس ذلك

¹ : داود سعد الله، مرجع سابق ص172.

خلال تحسن الرصيد الموازي الكلي، الذي انتقل من عجز قدره 0.09% من الناتج المحلي سنة 1998 إلى فائض قدره 14.4% من هذا الناتج سنة 2006.

ثالثا: تأثير تذبذبات أسعار النفط على عناصر الميزان التجاري:

1- تأثير أسعار البترول على الصادرات: أما عن تطور الصادرات الكلية ومن أرقام الجدول رقم: (4-2)، فإنها عرفت هي الأخرى تغيرات مستمرة وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول، ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات، فقد تميزت الفترة 1986-1989 بانخفاض حصيلة الصادرات، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة ما يقدر بـ 8968 مليون دولار، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304 مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى 22.26 دولار للبرميل وقد سجلت انخفاضا سنوات 1992، 1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838 و 10091 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990 والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22.26 دولار للبرميل، ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترول حيث سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 29، 20 و 18.6 دولار للبرميل لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون دولار أمريكي، بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12.28 دولار للبرميل.¹

أما الفترة 2000-2009 عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1050 مليون دولار سنة 2009، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في أفق 2000، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات

¹ السعيد رويج، التطور التاريخي أسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير

واقتصاد بترولي، ورقة، 2012-2013، ص 31.

الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96% خلال فترة الدراسة من 22032 مليون دولار سنة 2000 على 4365 مليون دولار سنة 2009 وهذا التطور في حصيلة مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009، ومن خلال ما سبق أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباطاً شبه كلي بأسعار المحروقات وذلك لأن التغيرات التي تمس قيمتها متعلقة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في السوق الدولية والشكل رقم) يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009.¹

الجدول رقم: (2- 15): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986-2009

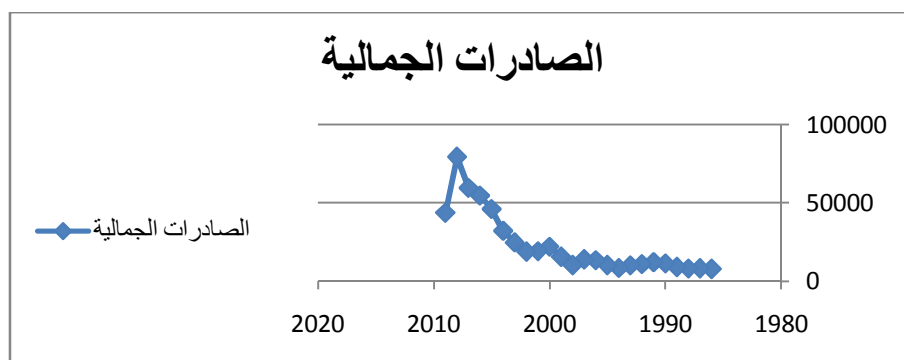
السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول
1986	7820	7621	199	13.53
1987	8223	8019	204	17.73
1988	8105	7685	420	14.24
1989	8968	8572	396	17.31
1990	11304	10865	439	22.26
1991	12100	11726	375	18.62
1992	10838	10388	449	18.44
1993	10091	9612	479	16.33
1994	8340	8053	287	15.53
1995	10240	9731	509	16.86
1996	13375	12494	881	20.29
1997	13889	13378	551	18.68
1998	10213	9855	358	12.28
1999	15522	12084	438	17.48
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08
2008	79290	77345	1945	94.50
2009	43650	42600	1050	61.10

المصدر: السعيد رويج، التطور التاريخي أسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة

ماستر أكاديمي، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، ورقلة، 2012-2013.

¹ لسعيد رويج، نفس مرجع سابق، ص 31.

الشكل رقم (2-7): تطور الصادرات الإجمالية



المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات

2- تأثير أسعار البترول على الواردات: تلعب أسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارج والجدول التالي يوضح تطور الواردات وأسعار البترول:¹

الجدول رقم: (2-16): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1986-2009

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار البترول
1986	9213	13.53
1987	7064	17.73
1988	7323	14.24
1989	9208	17.31
1990	9684	22.26
1991	7680	18.62
1992	8406	18.44
1993	8789	16.33
1994	9365	15.53
1995	10761	16.86
1996	9098	20.29
1997	8687	18.68
1998	8403	12.28
1999	9164	17.48
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08
2008	39470	94.50
2009	39100	61.10

المصدر: السعيد رويج، التطور التاريخي أسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

أكاديمي، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، ورقة ، 2012-2013

¹ السعيد رويج، مرجع سابق ، ص32

من خلال الجدول رقم (2-16) أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الواردات هي أخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها التي تعتمد عليه الدولة، لقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة سنوات 1987، 1988 وذلك بقيمة 7064 و 7323 مليون دولار على التوالي، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي بلغت مستوى 17.73 و 14.24 دولار للبرميل على التوالي، ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة المديونية، وبالتالي توقف مخططات التنمية، لتعاود الارتفاع سنة 1989، وذلك نتيجة حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي¹

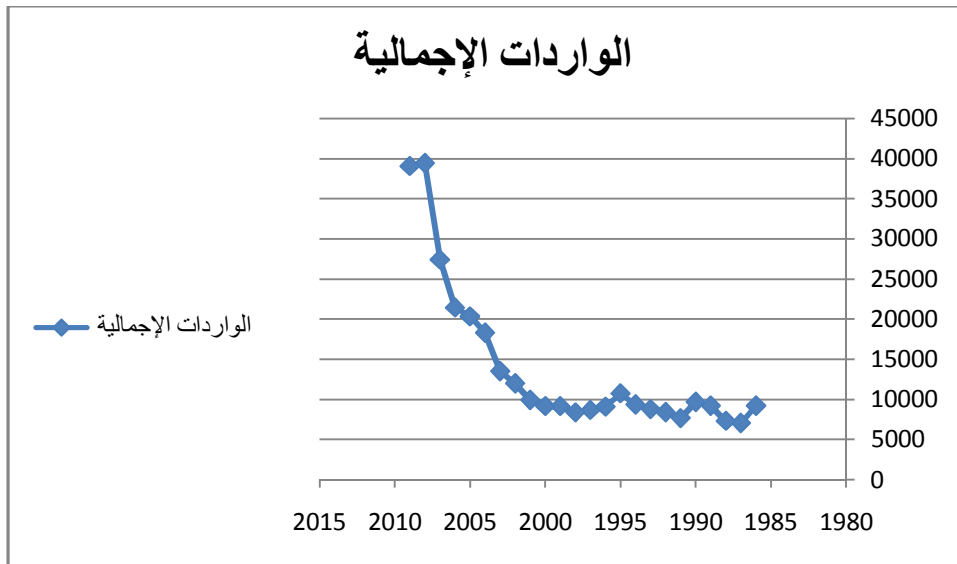
لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 9098 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التاريخي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة وذلك نتيجة ترشيد الدولة لواردها لترتفع سنوات 1992 و 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و 8789 مليون دولار، لكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات، فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة مقارنة 1996

و 1997 رغم انخفاض أسعار البترول، والتي سجلت على التوالي 15.54 و 16.86 دولار للبرميل والسبب في ذلك يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية، وبالأخص العمليات الاستيرادية مما نتج عنه إفراط وفوضى في الاستيراد، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997 حيث سجلت ما قيمته 9098 و 8687 مليون دولار وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي ما قيمته 20.69 و 18.68 دولار للبرميل وذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الإنتاج الزراعي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودت الارتفاع ووصلت إلى 9164 مليون دولار، ومن خلال ما سبق فإن ومن خلال ما سبق فإن حصيلة الواردات ليست مرتبطة بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات، بينما الجزء الأخير مرتبط بسياسة

¹ السعيد رويج، مرجع سابق، ص 32

الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات، أما من خلال الفترة 2000-2009 فأن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر ب 39100 مليون دولار سنة 2009، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009، وأن هذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2009 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، حيث تزامن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة .¹

الشكل رقم (2-8): تطور الواردات الإجمالية .



المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات

رابعا: تأثير تذبذبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر.

سنتناول في هذا العنصر توضيح كيفية انعكاسات أسعار النفط على أداء الميزانية العامة للجزائر:²

الجدول رقم (2-17): علاقة أسعار النفط بالنفقات والجباية البترولية

السنوات	أسعار النفط (دولار)	النفقات (مليار دج)	الجباية البترولية (مليار دج)	الرصيد (مليار دج)
2000	29	1255.5	1213.2	-226.7
2001	25	1251.8	1001.4	-17
2002	25	1559.8	1007.9	-102
2003	29	1711.1	1350.0	-259.6
2004	39	1920	1570.7	-392

¹ السعيد رويج، مرجع سابق ص 33

² بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة 2014-2015، ص ص 128، 129.

2005	54	1950	2352.7	-314.2
2006	65	2630.5	2799.0	-962.6
2007	75	3623.7	2796.8	-1821.5
2008	99	4322	4088.6	-2398
2009	62	5191.4	2412.7	-2404.8
2010	80	5926	2905	-2844.55
2011	113	6618.4	3979.7	-3626
2012	111	7428.7	4192.0	-3937
2013	109	6879.8	4399.0	-3059.8
2014	99	7656.2	1577.73	-3438

المصدر: يظام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات

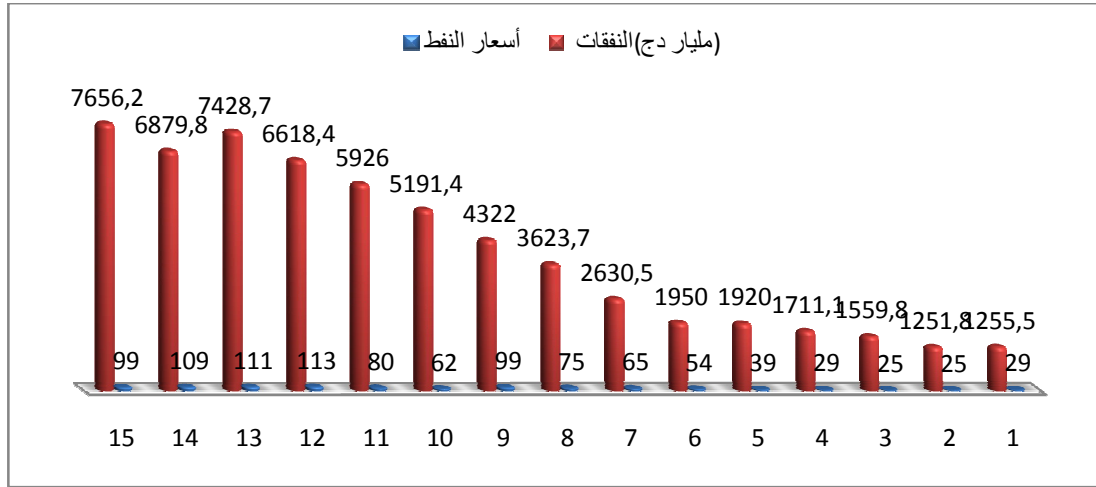
نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة 2014-2015.

1-أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات الميزانية: نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة في

الجزائر متزايدة كأى دولة، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه القيمة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتجها الدولة، ففي سنة 2001 نلاحظ أن نفقات الدولة سجلت انخفاضا يقدر بـ 3.7 مليار دج مع سنة 2000 وهو ما يتزامن مع الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في تلك الفترة بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، ومنذ سنة 2002 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم النمو (2005-2009) وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر بما الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت سنة 2008، 99 دولارا للبرميل، غير أنها لم تلبث كثيرا حتى انخفضت وتراجعت سنة 2009 إلى 62 دولارا للبرميل ويرجع هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2009، غير أن النفقات العامة وبالرغم من الانخفاض الذي شاهده أسعار النفط إلا أنها استمرت في الارتفاع حيث سجلت زيادة قدرا بـ 869.4 مليار دج سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، ويعود هذا الارتفاع المستمر للنفقات للسياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل...، والأمر نفسه بالنسبة للسنتين 2010 و2011 التي ارتفعت فيها نفقات ميزانية الجزائر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لعودة تحسن وارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة 2009 حيث بلغ أسعار النفط سنة 2011، 113 دولارا للبرميل، وفي الفترة (2012-2014) استمرت النفقات في الارتفاع لتبلغ سنة 2014، 7656.2 مليار دج بالرغم من عودة انخفاض أسعار النفط التي قدرت بـ 99 دولارا للبرميل ويعود هذا الاستمرار في النفقات في النفقات إلى مجموعة البرامج التوسعية التي أتبعتها الدولة للمحافظة وتحسين المستوى المعيشي كبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).¹

¹ يظام ريمة، مرجع سابق، ص 130.

الشكل رقم: (2-9): تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

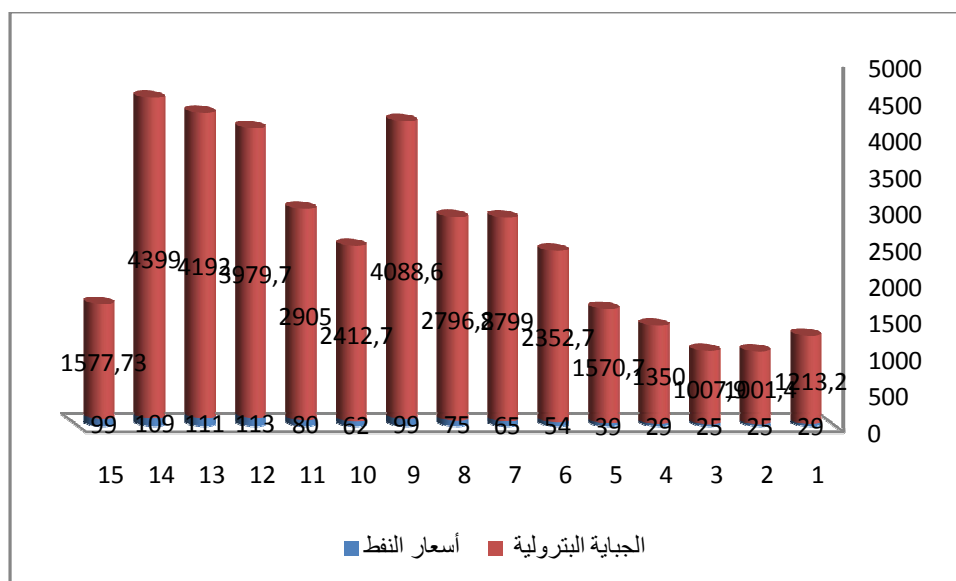


المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات

2- أسعار النفط وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية. من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عوائد الجباية البترولية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، حيث أن إيرادات الجباية البترولية عرفت انخفاضا قدر بـ 211.8 مليار دج سنة 2001 مقارنة بسنة 200 وهي السنة التي شهدت فيها أسعار النفط تراجعاً نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر، وفي الفترة (2002-2008) عرفت الجباية البترولية ارتفاعاً مستمراً حيث بلغت فيه 1007.9 مليار دج سنة 2002 ووصلت إلى 4088.6 مليار دج، وهذا راجع إلى انتعاش السوق النفطية، والتطور الحاصل في قطاع المحروقات، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بلغت فيها 99 دولار سنة 2008، أما سنة 2009 عرفت الجباية البترولية تراجعاً كبيراً قدر بـ 1675 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط حيث سجلت تراجعاً قدر بـ 37 دولار مقارنة بسنة 2008، لكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك سنة 2010 لتصل إلى 80 دولاراً للبرميل وتحقق إيرادات بترولية بـ 3979.7 مليار دج سنة 2011 و 4399.0 مليار دج سنة 2013 عند سعر بلغ 109 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 99 دولاراً للبرميل.¹

¹ يسطام ربيعة، مرجع سابق، ص 131.

الشكل رقم (2-10) تأثير تقلبات أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات.

الشكل رقم (2-11): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة.

ارتفاع أسعار النفط	ارتفاع إيرادات العامة للميزانية	ارتفاع إيرادات العامة للميزانية	فائض في الميزانية العامة
انخفاض أسعار النفط	انخفاض إيرادات الجباية البترولية	انخفاض إيرادات العامة	عجز في الميزانية العامة

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على البيانات.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد في السعودية .

انخفضت أسعار النفط بأكثر من 40% منذ منتصف عام 2014 ويتوقع أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في الشهور القادمة في رفع أسعار الفائدة الأساسية مع بداية دورة من التشديد التدريجي للسياسة النقدية، بالنظر إلى أهمية النفط للاقتصاد، وربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، فإن هذين التطورين رئيسيان بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ومن خلال هذا فإن انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة أن يحد تأثير كبير على الاقتصاد.

أولاً - تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات النفطية: تشكل هذه الإيرادات نحو 90% من إيرادات المالية العامة للحكومة المركزية ونحو 85% من إيرادات التصدير، بينما يشكل قطاع النفط لأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي الكلي، وعلاوة على ذلك، هناك علاقة ارتباط بين النشاط في القطاع غير

النفطي وأسعار البترول من خلال الإنفاق الحكومي، ولم تتغير أهمية الإيرادات النفطية للاقتصاد غلا في حدود ضعيفة على مدى العقد الماضي .

الجدول رقم (2-18) المملكة العربية السعودية ولاعتماد على النفط 2005-2015.

2015	2014-2010	2007-2005	
30,4	46.0	50.0	إجمالي الناتج النفطي/إجمالي الناتج المحلي
28.5	42,5	49.5	الصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي
73.8	82.6	83.3	الصادرات النفطية/الصادرات من السلع والخدمات
81.0	89.6	88.5	الإيرادات النفطية/الإيرادات

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2015.

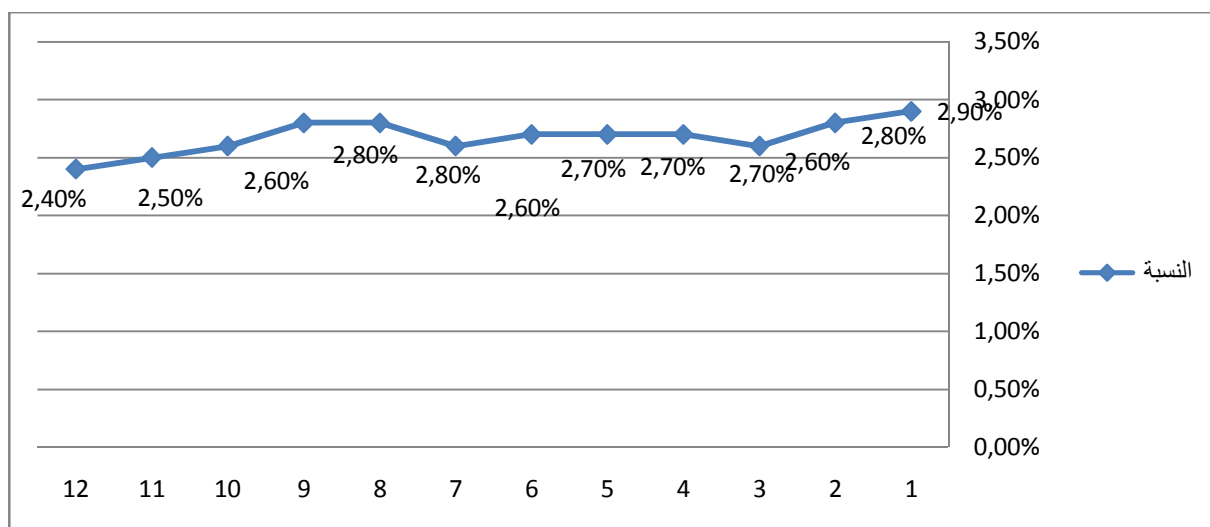
ويمثل التعامل مع تقلبات أسعار النفط وانعدام اليقين بشأنها تحديا رئيسيا أمام المملكة العربية ومن المهم بناء احتياطي وقائية كبيرة في المالية العامة في فترات ارتفاع أسعار النفط للمساعدة على حماية الإنفاق عندما تنخفض أسعار النفط، وقد خفضت المملكة العربية السعودية الدين الحكومي على مستويات متدنية للغاية وبلغت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي 56% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2014.¹

ثانيا - تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية: سجل
الاقتصاد السعودي في عام 2014 تضخما بنسبة 2.7% منخفضا عن النسبة التي سجلها عام 2013 والتي بلغت 3.5% وهذا النسبة تعتبر أدنى مستوى للتضخم سجله الاقتصاد السعودي منذ شهر أبريل عام 2007، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية عالميا، حيث كان له أثر إيجابي على قيمة الواردات، ون العوامل الأخرى التي كان لها أيضا تأثير على معدل التضخم انخفاض أسعار النفط الخام وتعزيز الدولار مقابل عملات عدد قليل من الشركات التجارية الرئيسيين للمملكة العربية السعودية، كما أسهم انخفاض الدخل من بيع النفط الخام والمنتجات المكررة، والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب المحلي وانخفاض أسعار الواردات من الشركات التجارية الرئيسيين للمملكة العربية السعودية، في خفض سعر المستهلك للمنتجات المستوردة في المملكة.²

¹ صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية- ص 5

² بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، ص 13

الشكل رقم (2-12): معدل التضخم في السعودية للعام 2014.

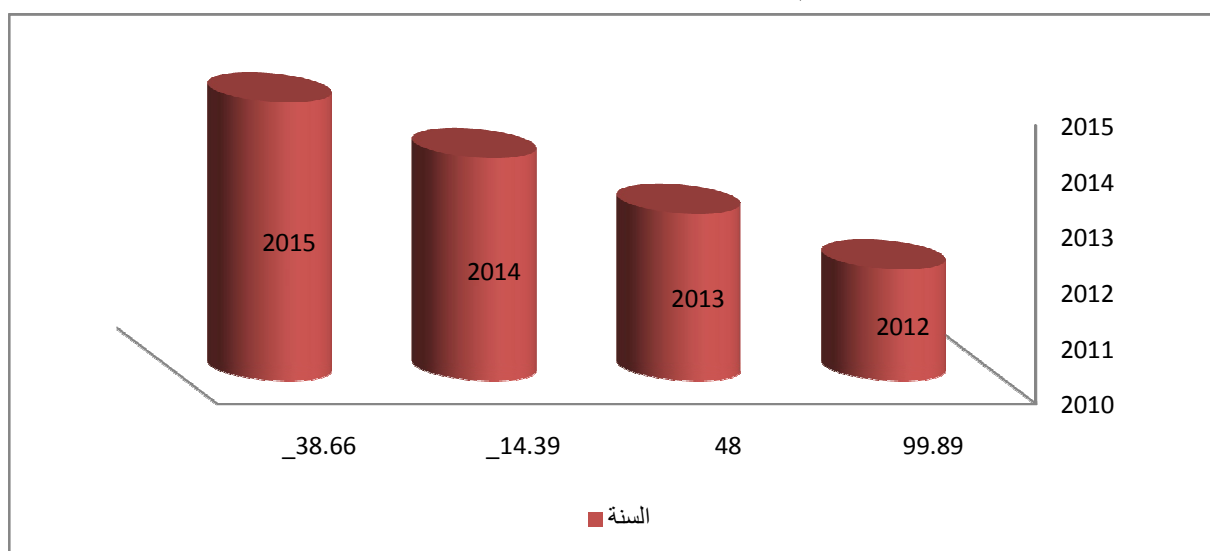


المصدر: بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية

ثالثاً: - تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية: إن الميزانية السعودية

لعام 2015 ميزانية توسعية، مع مستوى عال جداً من الإنفاق لدعم حيوية الاقتصاد، وللمرة الأولى منذ عام 2011 تم توقع عجز بقيمة 38.66 مليار دولار أمريكي، مع نفقات وإيرادات متوقعة بقيمة 229.32 مليار دولار أمريكي و190.65 مليار دولار أمريكي على التوالي، ومع ذلك يمكن تمويل بنود هذه الميزانية دون أن تشكل ثقلًا من خلال الأصول الأجنبية الضخمة الموجودة لدى مؤسسة النقد العربي السعودية.¹

الشكل رقم: (2-13) رصيد المالية العامة السعودية (2012-2015)



المصدر: بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية.

¹ بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جده، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، ص 13

إضافة على ذلك، يؤكد إنفاق 229.32 مليار دولار أمريكي على قدرة الحكومة وعزمها على دعم النشاط الاقتصادي، على الرغم من استمرار مناخ أسعار النفط المتدنية، كما تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، لعام 2015 ليصبح 3.0% بدلا من 3.6% وذلك بسبب التعديل بخفض إنتاج المملكة للنفط، والناجم عن انخفاض أسعار النفط.

الخلاصة:

بعد أن سلطنا الضوء على واقع الاقتصادي في الدول (الجزائر المملكة العربية السعودية) تبين لنا أنها تعتمد على مادة أولية وحيدة تتمثل في المحروقات للحصول على الموارد اللازمة وأن الصادرات خارج هذا القطاع تبقى ضئيلة جداً، وهذا يعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس لعب التنويع الاقتصادي دور هام في تنمية الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مستقرة في ظل تذبذبات في أسعار النفط والأسواق العالمية، والهدف الرئيسي هو إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمات القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة وفعالية هذه القطاعات، وفي ظل الأهمية التي تتولد من تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وباعتمادهم على خبرات وكفاءة اقتصادية، وانعكس ذلك على تحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصادها لضمان استمرارية وديمومة لنمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

كان القصد من وراء هذا البحث هو محاولة التعرف على واقع التنويع الاقتصادي وما مدى مساهمته في ترقية الاقتصاد وتنويعه خارج قطاع المحروقات، ويعتبر النفط أهم سلعة في الأسواق العالمية حالياً، حيث يتميز بعدم ثبات أسعارها مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها والمستوردة، خاصة المنتجة منها، مما جعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل، ويعمل التنويع الاقتصادي على التقليل من المخاطر الناجمة عن تذبذبات أسعار النفط خاصة الدولة الريعية منها من بينها الجزائر.

والجزائر هي الأخرى بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانات بشرية، تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لا تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، على أنه وللأسف تبقى وإلى يومنا هذا تعاني من اختلالات هيكلية حمة، تهدد استقرار الاقتصاد ولعل أبرز الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هو مشكلة التبعية للقطاع النفطي للحد الذي صارت تتوقف فيه معظم المؤشرات الاقتصادية بتغير السوق النفطي، وعليه حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من النتائج والتوصيات التي نعتقد أنها مفيدة في تفعيل دور التنويع الاقتصادي لتقليل من مخاطر تذبذبات أسعار النفط العالمية، وفي الأخير قمنا بتقديم آفاق الدراسة.

❖ اختبار صحة الفرضيات:

وتبعاً لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحو التالي:

الفرضية الأولى: بصفة عامة، يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيراً على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير النفطي واستخدام صادرات غير نفطية، كما لتنويع الاقتصادي أهمية بالغة تتجلى في كون التنويع الاقتصادي يقلل من تقلبات النمو ويشجع على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الفرضية الثانية: تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة الانخفاض مما يؤثر على الدول المصدرة وكذا المستوردة له، تتجلى لأثار بالنسبة لدول المصدرة لنفط في:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضرر بالغاً على باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للنفط حيث لم يمكن انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: أن التنوع الاقتصادي أحد أهم الحلول الممكنة لتخلص من التبعية النفطية لدول الريعية خاصة الجزائر والمملكة العربية السعودية، فعمل كل منها على ترقية الاقتصاد من خلال وضع العديد من المعايير والاستراتيجيات منها تدعم القطاع الفلاحي وترقية القطاع السياحي وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

الفرضية الرابعة: أن التنوع الاقتصادي في الدول النامية (الجزائر و المملكة العربية السعودية) خير إستراتيجية لمواجهة الراهنة والتحديات في سوق النفطية بجعل التنوع الاقتصاد الهدف الأول في الدولة من خلال سن القوانين والتشريعات لمواكبة هذه الأوضاع، وعملت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية على الرفع من اقتصادياتها خارج قطاع المحروقات.

❖ النتائج:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- التنوع الاقتصادي يعتبر الحل الأمثل لتقليل من مخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية، والاعتماد على قطاع المحروقات في تنمية الاقتصاد.
- 2- هناك العديد من المعوقات التي حالت دون إحراز نتائج إيجابية لتنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية من بينها الاعتماد التام على القطاع النفطي .
- 3- لا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الربع البترولية والمنتجة من سبعينات القرن الماضي.
- 4- تنوع الاقتصاد، بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنوع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية، وتجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط، وقد ثبت أن التنوع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية.
- 5- تعتمد الاقتصاد السعودي في سياساته الحديثة على سياسة تنوع مصادر الدخل للتخلص من الاعتماد على المداخل النفطية.

❖ التوصيات والاقتراحات:

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي:

- 1- ينبغي على الجزائر تنوع اقتصادها خارج المحروقات، خاصة قطاع الصناعة والزراعة

- 2- الاهتمام بقطاعي الخدمات والسياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد غير النفطية وخلق مناصب شغل.
- 3- العمل على تطوير القطاع الخاص باعتباره من بين عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وتعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة مشروعات مشتركة، وخلق بيئة تنظيمية تشجع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته.
- 4- تحسين نوعية وفعالية النفقات العامة باعتبارها تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري، والحد من دور السياسة المالية، وهذا يجعلها بمنأى عن تقلبات أسعار النفط .
- 5- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وتهيئة البيئة التشريعية المشجعة على الاستثمار.
- 6- وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، والعمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة.

❖ آفاق الدراسة:

في إطار الحديث عن التنويع الاقتصادي وتذبذبات أسعار النفط تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع ذات الصلة بالموضوع غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناوله، والتي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية، والتي نذكر منها:

- ما هي السياسات الاقتصادية التي تؤدي التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط؟
- ما دور إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هو دور التنويع الاقتصادي لبناء الاقتصاد النفطي في الجزائر ؟

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1. بيوار خنسي، البترول_أهميته مخاطره وتحدياته، دار ثاراس للطباعة والنشر، الطبعة 1، السنة 2006.
- ❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:
2. باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية ، حالة الطريق السيار شرق_غرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الموسم 2010_2011
3. براهيم بلقلة ، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي —، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، — جامعة حسينية بن بوعلي_ الشلف، السنة 2008_2009.
4. بوبكر هندية، انعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة 2012/2013
5. بيطام ريم، أسعارا لنفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000_2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة 2014_2015
6. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها عل تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية_ تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، السنة 2008_2009
7. داود سعد الله ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000/2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الموسم 2011، 2012،
8. السعيد رويج، التطور التاريخي أسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، ورقلة ، 2012_2013،
9. سمية موري ، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي لمؤسسات، تخصص مالية دولية ، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة 2009_2010
10. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة 2011-2012.
11. عبد المجيد عثمان، اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990_2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، الموسم 2013، 2012
12. عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000_2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025 ، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الموسم 2012، 2013،
13. قدرز منى، إصلاح سياسة الإستثمار في القطاع الخاص في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة بسكرة، سنة 2014_2015.
14. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012_2013.
- ❖ المجالات:
15. بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جده ، السياسة المالية ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية
16. صالح صالح، أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15 السنة 2015، جامعة سطيف

17. عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد_جامعة الكوفة، السنة العاشرة_المجلد الثامن_العدد الحادي والثلاثون، 2014.

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

18. أحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015

19. أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة: أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، السنة 2008.

20. أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء 1 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة 2013/2014.

21. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري(دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980_2014)المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية،المحور الأول، جامعة سطيف 1، 2015،

22. سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61_62، سنة، 2013.

23. الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية المملكة العربية السعودية، أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014

24. عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي.. أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2014،

25. مصطفى بودرامة، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، لتحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008، الجزائر

26. المعهد العربي للتخطيط الكويت، أسواق النفط العالمي، العدد السابع والخمسون.

27. ممدوح عوض الخطيب،التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي،المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي سنة 2014،

28. منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا_البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الرابع، 2015،

❖ المواقع الإلكترونية:

29. <http://www.carnegie-mec.org/> 2016_04-20- 19:19

30. http://omandaily.om/?p=233153_2016_04_22_16:16

31. <http://www.dorar.net/history/event/2607>

تَمَّتِ الْمَذْكُورَةُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ

فَإِنْ أَصَبْنَا فَمِنْ اللَّهِ

وَإِنْ أَخْطَأْنَا فَمِنْ أَنْفُسِنَا وَالشَّيْطَانِ

نَشْكُرُكُمْ